

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٥١١**

الجمعة، ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الساعة ١٨/٣٠

نيويورك

الرئيس:	نانا أكوفو – آدو	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد بيريرا
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيد مولر
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد دوست – بلازي
	قطر	الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيكيت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيدة باكويانس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

06-46489 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٩/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أنوه بالحاضرين حول طاولة المجلس وزير خارجية الدانمرك، معالي السيد بر استيغ مولر؛ ووزير خارجية فرنسا، معالي السيد فيليب دوست – بلازي؛ والنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية قطر، معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جابر آل ثاني؛ ووزيرة الشؤون الخارجية والكومنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، معالي السيدة مرغريت بكيت، عضوة البرلمان؛ ووزيرة خارجية الولايات المتحدة، معالي السيدة كندليزا رايس؛ ووزيرة خارجية اليونان، معالي السيدة دورا بكويانس.

باسم المجلس أرحب ترحيبا حارا بهم جميعا.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي إسرائيل ولبنان يطلبان فيهما دعوهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد غلرمن (إسرائيل) والسيد متري (لبنان) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/640، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الدانمرك وسلوفاكيا وغانا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق S/2006/571 و S/2006/578 و S/2006/599 و S/2006/621 و S/2006/625 وS/2006/630 و S/2006/639، التي تتضمن نصوص الرسائل المؤرخة ٢٤ و ٢٦ و ٣١ تموز/يوليه و ٤ و ٧ و ٩ و١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ على التوالي، والموجهة من ممثل لبنان الى رئيس مجلس الأمن.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس أيضا إلى الوثيقتين S/2006/595 و S/2006/626، اللتين تتضمنان نصي الرسالتين المؤرختين ٢٩ تموز/يوليه و ٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ على التوالي، والموجهتين من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، وكذلك إلى الوثيقة S/2006/593 التي تتضمن مذكرة من الأمين العام مؤرخة ٢٨ تموز/ يوليه ٢٠٠٦.

وأعطي الأمين العام الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أرحب ترحيبا حارا بمشروع القرار الذي أوشك المجلس على اعتماده، وأشعر بارتياح شديد لأنه ينص على الوقف التام والفوري للأعمال القتالية. ومن الأهمية الحيوية المطلقة أن يتوقف القتال الآن. وإذا ما تم ذلك أرى أن مشروع القرار هذا سيتيح الفرصة لإبرام اتفاق لوقف مستدام ودائم لإطلاق النار في الأيام القادمة، وآمل أن يكون ذلك بداية عملية لحل المشاكل السياسية الكامنة في المنطقة بالوسائل السلمية.

غير أني سأكون مقصرا إن لم أذكر للأعضاء أنني أشعر بخيبة أمل عميقة لأن المجلس لم يصل إلى هذه المرحلة منذ وقت أبكر بكثير، وإنني على اقتناع بأن خيبة أملي

وإحساسي بالإحباط يتشاطرهما مئات الملايين من الناس في كل أرجاء العالم. ومنذ أسابيع الآن، ما برحتُ، شأني شأن كثيرين، أطالب بالتوصل إلى وقف فوري للأعمال القتالية، من أجل السكان الأبرياء على الجانبين، الذين عانوا من آلام وخسائر فادحة لا لزوم لها. ويدرك جميع أعضاء هذا المجلس أن عجزه عن اتخاذ قرار في وقت أبكر قد هز بشدة ثقة العالم بسلطته ونزاهته.

منذ ١٢ تموز/يوليه، عندما شن حزب الله هجوما بدون سابق استفزاز على إسرائيل وقتل ٨ جنود إسرائيليين واختطف اثنين آخرين، عاد لبنان وإسرائيل، كلاهما، إلى دوامة الحرب والموت والدمار.

وتفيد حكومة لبنان أن ما يزيد على ١ ٠٠٠ من اللبنانيين قد قتلوا وأن ما يزيد على ٣ ٦٠٠ قد أصيبوا بجراح. وقد شُرد ربع كل السكان في لبنان – ما يقرب من مليون نسمة.

وكان عدد أكبر مما ينبغي من الضحايا من بين الأطفال. والواقع أن عدد الأطفال الذين فقدوا أرواحهم في هذا الصراع يفوق عدد المقاتلين الذين لقوا حتفهم. ولقد حول القصف الإسرائيلي آلاف المساكن إلى حطام. كما دمر عشرات الجسور والطرق. وكان من نتيجة ذلك أن ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ من السكان لا يمكنهم الوصول إلى الأمان، كما لا تصلهم إمدادات الإغاثة. ومثل هذا الدمار يعتبر مأساة في أي وقت من الأوقات. ولكنه أشد الآن لأنه ألمّ بالشعب اللبناني في وقت كان يحرز فيه تقدما حقيقيا نحو الإصلاح السياسي والانتعاش الاقتصادي.

أما الإسرائيليون، من جانبهم، فقد تنبهوا حديثا إلى خطر كانوا يأملون، لأسباب وجيهة، أنهم أصبحوا بمنأى عنه عندما انسحبوا – وقد صادق هذا المجلس على توصيتي في هذا الشأن – من لبنان قبل ست سنوات. وقد قتل ما يقرب من ٤١ من المدنيين الإسرائيليين وتعطلت حياة مئات الآلاف – إذ اضطروا إلى الذهاب إلى الملاجئ أو إلى الفرار من ديارهم – بسبب الصواريخ التي أطلقها حزب الله، الذي أطلق نيرانه بطريقة عشوائية كي يزرع أكبر رعب ممكن، ولم يبذل أي جهد للتمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية. بل إنه عرَّض أيضا للخطر مدنيين على جانبه عندما أطلق النيران من مناطق آهلة بالسكان.

ولم يقتصر الدمار على لبنان وإسرائيل. فلقد ازداد لهيب الأعمال القتالية في منطقة لا يمكنها أن تطيق فصلا آخر من العنف ومصدرا آخر من انعدام الاستقرار. ولقد زُود المتطرفون بذخائر جديدة. وكانت الأمم المتحدة ذاتها هدفا للاحتجاج والعنف، على الرغم من الجهود الإنسانية التي تبذلها المنظمة، بما في ذلك جهود حفظة السلام البواسل في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (قوة اليونيفيل)، من أجل الوصول إلى السكان الذين وقعوا في مرمى النيران. وتعين على قوة اليونيفيل أن تواجه حالة لم تكن مكلفة بها ولا مستعدة لها.

وإنني أشعر بكل الفخر والإعجاب للشجاعة التي أبداها الرجال والنساء الذين يخدمون تحت علم الأمم المتحدة، بل وجميع العاملين في الميدان الإنساني منذ ١٢ تموز/يوليه، باضطلاعهم بواجباتهم في خضم قتال مكثف أدى إلى جرح ١٦ من أفراد الأمم المتحدة، والى مقتل خمسة آخرين بطريقة مأساوية.

والواقع أن مثابرة قوة اليونيفيل هي التي أدت إلى الحل الدبلوماسي الذي توصلتم إليه أنتم أعضاء مجلس الأمن توا. ولولا تلك المثابرة لتعين عليكم أن تواجهوا احتمالا صعبا وهو انسحاب قوة اليونيفيل. بل إنكم قد تواجهون هذا الاحتمال في الساعات والأيام القادمة إن لم يثبت الوقف الفوري للأعمال القتالية المطلوب في مشروع القرار.

وهكذا فإن مشروع القرار هذا يأتي في الوقت اللازم ويمثل خطوة حيوية الأهمية إلى الأمام. ويسرني أن أعضاء المجلس قد تمكنوا من حسم خلافاتهم، واستجابوا للعديد من وجهات النظر، وآمل أن يعتمدوا هذا النص بالإجماع. ويجب عليهم بعد ذلك أن يعملوا بنفس القدر من التصميم للتنفيذ التام على أرض الواقع لما اتفقوا عليه.

ويجب أولا وقبل كل شيء إعطاء القوافل الإنسانية والعاملين في ميدان الإغاثة ضمانا حقيقيا بالمرور الآمن والوصول إلى من يحتاجون إلى المساعدة. وما أن يتوقف القتال، سيبدأ التحدي الصعب الذي يتمثل في مساعدة السكان على العودة إلى ديارهم بأمان وإعادة بناء حياتهم.

ثانيا، إن مشروع القرار في صميمه يحرص بحق على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، وفقا لقرارات المجلس ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦). ويجب أن يقدم المجتمع الدولي إلى حكومة لبنان كل دعم ممكن حتى يتسنى لها ممارسة هذه السيادة. ويجب أن يكون بوسع الحكومة، من خلال قواتها المسلحة النظامية وقوات الشرطة الخاصة بها، أن تبسط سلطتها على كل أنحاء البلد وعلى كل حدودها، وبخاصة لمنع تدفقات الأسلحة غير القانونية والمزعزعة للاستقرار. ولن تكون هناك فرصة للاستقرار الدائم إلا إذا كانت هناك سلطة واحدة ومدفع واحد. ويجب أن تكون الدولة اللبنانية، مثلها مثل سائر الدول ذات السيادة، الجهة الوحيدة التي يمكنها أن تستخدم القوة على أراضيها.

وهذا يعني، بطبيعة الحال، حدوث انسحاب كامل وسريع لإسرائيل من الأراضي اللبنانية. ولدينا الآن سيناريو واضح لتحقيق ذلك.

ويمثل قرار الحكومة اللبنانية بنشر ٠٠٠ ١٥ فرد من القوات المسلحة التابعة للبلد في الجنوب تطورا هاما. ولكن إذا كان الجيش مستعدا وراغبا في أداء هذه المهمة، فإن الحكومة ذاتها اعترفت بأنها بحاجة إلى المساعدة. وهذا يجعل من قرار المجلس بتعزيز ولاية قوة اليونيفيل وزيادة عدد أفرادها عنصرا حيوي الأهمية في هذه الصفقة.

والآن، تواجه قوة اليونيفيل مهمة جديدة ربما تكون أكثر صعوبة وخطورة عن مهمتها السابقة. إذ يجب أن تكون قوة اليونيفيل قوية وفعالة لضمان الحيلولة دون حدوث أي فراغ بين انسحاب إسرائيل ونشر القوات اللبنانية. ومن الجلي أنها ستحتاج، إذا أريد منها الاضطلاع بهذه الولاية الجديدة إلى زيادة قواتها بأقصى قدر من السرعة وتزويدها بقدرات عسكرية متطورة. ولا يمكن أن يتوانى المجلس في ذلك، ولو دقيقة واحدة. وأحث أعضاء المجلس على التشاور معا عن كثب، وأحثهم في الوقت نفسه على التشاور مع البلدان المساهمة بقوات، الحالية والمحتملة، بغية توفير القوات الإضافية اللازمة بأسرع ما يمكن، قبل أن تفلت الحالة على أرض الواقع من زمام السيطرة. وأحث المجلس على التأكد من أن قوة اليونيفيل تتوفر لها المعدات اللازمة لها.

وأناشد أيضا جميع المانحين المحتملين الاستجابة بسرعة لطلبات الحكومة اللبنانية من المساعدة المالية في كفاحها لإعادة بناء بلدها الذي أصابه الدمار.

وقد يتردد البعض في عمل ذلك دون توفر ضمانات قوية بأن السلام في هذه المرة سيكون دائما. والواقع أن هذه الضمانات أساسية الأهمية. ويجب ألا تقوم هذه الضمانات على وقف الأعمال القتالية أو نشر قوة سلام موسعة فحسب، وإنما أيضا على حل المشاكل السياسية الأساسية الكامنة، بما في ذلك إطلاق سراح السجناء، بدءا بالرهائن، وحل مسألة مزارع شبعا وفقا للقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

ولهذا سأقوم دون إبطاء بالدور الذي ينيطه بي مشروع القرار اليوم. لقد تعلمنا توا درسا مريرا في ما يتعلق

بأخطار السماح للمشاكل بأن تتفاقم. ويجب أن يكون معروفا لدينا الآن أننا إن لم نتصد للأعمال التي لم تنته بعد، فإنها يمكن أن تباغتنا وستباغتنا.

وستجتمع الحكومة اللبنانية غدا والحكومة الإسرائيلية يوم الأحد لاستعراض القرار. وخلال عطلة نهاية الأسبوع سأحاول مع الطرفين أن أحدد بالضبط تاريخ وموعد بدء وقف الأعمال القتالية.

لقد كان لبنان ضحية لفترة أطول مما ينبغي. ونظرا لأنه كان ضالعا في عملية تحول سياسي لم تكتمل بعد منذ نهاية الحرب الأهلية، فإنه ظل ساحة يمكن فيها للجهات الداخلية والإقليمية أن تنفذ مخططاتها الأنانية. ويمثل هذا الاستغلال لبلد ضعيف عملا مخزيا. ولقد قوض هذا الاستغلال الجهود الحميدة للعديد من المواطنين اللبنانيين من أجل توطيد دعائم بلدهم كدولة ذات سيادة ومستقلة وديمقراطية.

إن هذا البلد وشعبه يستحقان ما هو أفضل من ذلك. إنهما يستحقان كل الدعم من الأمم المتحدة في جهودهما للتخلص من أغلال التدخل الخارجي والصراع الداخلي. ويتطلب عمل هذا في آن واحد تحقيق توافق الآراء الوطني بين اللبنانيين والتعاون البناء على أساس حسن النية المتبادل والحوار المستدام من جانب كل الأطراف والعوامل ذات الصلة على الصعيد القطري، بما في ذلك حكومتا سوريا وإيران.

والواقع أننا استُرعي انتباهنا مرة أخرى على امتداد الأسابيع الخمسة الماضية إلى أن الشرق الأوسط أصبح منطقة هشة يسودها التوتر وتعصف بها الأزمات – وربما بتعقيد وصعوبة أكثر من ذي قبل. وتمر منطقة الشرق الأوسط الآن بتغيرات وتحولات وعمليات تكيف على نطاق وبأهمية سياسية لم يسبق لهما مثيل منذ انسحاب الدول الاستعمارية في نهاية الحرب العالمية الثانية. وإن ما قد يكون أكثر خطورة من الدمار المادي هو التغيرات الحاصلة في التصورات داخل المنطقة وخارجها. لقد احتل الشرق الأوسط مكان الصدارة على جدول أعمال هذا المجلس، ومن المحتمل أن يظل كذلك سنوات قادمة.

وما مشروع القرار الذي سيعتمده المجلس بعد قليل إلا خطوة واحدة نحو النهج الشامل الذي تقوم إليه الحاجة. وسيكون من الضروري اتخاذ خطوات أخرى – عديدة. ويجب، من أجل منع اندلاع العنف وإراقة الدماء من جديد، أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لتقديم الدعم والمساعدة المستدامين للتعمير السياسي والاقتصادي للبنان، وكذلك لعلاج الإطار الأوسع للأزمة في المنطقة.

ويجب، بصفة خاصة، ألا ندير ظهورنا إلى إراقة الدماء والمعاناة والصعوبات التي ما برحت تعصف بالمدنيين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية ولا إلى الأخطار الناجمة عن صواريخ قسام التي ما زالت تهدد المجتمعات المحلية الإسرائيلية على حدود قطاع غزة. لا شك في أن التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط سييسر حل الصراعات في أماكن أخرى من المنطقة، والعكس صحيح. ولهذا، يجب من الآن فصاعدا ألا تعالج شتى الأزمات في المنطقة كلا على حدة أو على الصعيد الثنائي، وإنما كجزء من جهد كلي شامل، يأذن به المجلس ويطالب به لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

ولقد أثبتت الأزمتان المتوازيتان في لبنان وغزة مرة أخرى، على امتداد الأسابيع القلائل الماضية، أنه ليست هناك حلول عسكرية لهذا الصراع. فالحرب ليست – وأكرر: ليست – استمرارا للسياسة بوسائل أخرى. فالحرب، على النقيض من ذلك، تمثل فشلا ذريعا للمهارة وسعة الخيال السياسيتين – وإطاحة بالسياسة السلمية من مكان السيادة

الذي ينبغي أن تحظى به. إن المجلس، باتخاذه هذه الخطوة الأولى اليوم نحو إنهاء القتال في لبنان، يؤكد تلك السيادة من جديد، كما يتوقع منه مؤسسو هذه المنظمة، وإن كان بعد تأخر.

والحلول السياسية وحدها هي التي ستكون مستدامة على الأجل الطويل. وما معاهدتا السلام بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل والأردن إلا تعبيران عن الترتيبات والاتفاقات السياسية المستقرة. فعن طريق هاتين المعاهدتين حقق زعماء البلدان المعنية بشجاعة الاستقرار والسلام لشعوبهم على حدود كان يسودها العنف من قبل. ويتعين في نهاية المطاف وضع ترتيبات مماثلة على أسس معروفة لنا جميعا، على امتداد الحدود التي يدور حولها الصراع. والحلول الشاملة هي وحدها التي يمكن أن تؤدي إلى السلام الدائم.

إن الأمم المتحدة تقف في صف الحل العادل لجميع هذه القضايا. ونحن نقف في صف الأمن للبنان، ولإسرائيل، وللمنطقة. ونحن نساند الحل الشامل ولهذا يجب أن نبذل قصارانا لعلاج كل المسائل والصراعات المنفصلة رغم ترابطها في المنطقة، سواء أكانت ظاهرة أو كامنة. ولن تؤدي التأخيرات إلا إلى فقد المزيد من الأرواح وتبديد المزيد من الآمال وزيادة التردي في هيبة وسلطة المجلس والمنظمة.

ويجب أن نحول دون تعرض شعب لبنان، وشعب إسرائيل والمنطقة بأسرها إلى المزيد من إراقة الدماء، الآن وفي الأشهر والسنوات القادمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

أعطي الكلمة لمعالي السيدة كندليزا رايس، وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): يسعدني أن أشارك الجميع هنا اليوم في تأييد مشروع القرار الهام هذا. وقد وصلنا إلى هذا اليوم بفضل النوايا الخيرة للكثيرين من أعضاء المجتمع الدولي وما قاموا به من عمل شاق. وأود على وجه الخصوص أن أشكركم، السيد الأمين العام كوفي عنان. وأود أن أشكر وزير الخارجية الفرنسي دوستيه - بلازي على عمله الشاق وعلى عمل حكومته، وأود كذلك أن أشكر المشاركين في تقديم مشروع القرار. ولكننا بالطبع ندين بالامتنان الكامل لرئيس وزراء لبنان دولة السيد السنيورة وحكومته، ورئيس وزراء إسرائيل دولة السيد أولمرت وحكومته. فهذان الزعيمان الديمقراطيان قد خدما شعبيهما بشجاعة خلال هذا الوقت العصيب الحافل بالاضطرابات.

وباعتماد مشروع القرار هذا، سيساعد المجتمع الدولي على تمهيد السبيل لإقامة سلم دائم بين لبنان وإسرائيل من شأنه أن يضع حدا لما حدث من معاناة وعنف في الشهر الماضي. وكان الوضع الذي أدى إلى هذا الصراع يتسم بانعدام الاستقرار. ولقد سعينا، منذ اندلاع الصراع، إلى التماس وضع حد فوري للقتال. ولكننا كنا مصرين أيضا على أن وقف إطلاق النار الدائم يتطلب إجراء تغيير حاسم في الوضع الراهن الذي أدى إلى هذه الحرب. ويضع مشروع القرار الذي نعتمده اليوم الأساس لتحقيق ذلك الهدف، لأنه يمكن استنادا إلى مشروع القرار هذا أن ينشأ لبنان جديد أكثر قوة بمساعدة العالم. والآن تبدأ أعمال التنفيذ الشاقة العاجلة.

ويحقق مشروع قرار اليوم ثلاثة أهداف هامة. أولا، يحقق وقفا تاما للأعمال القتالية. وثمة إصرار على الإفراج دون شرط عن الجنديين الإسرائيليين المختطفين. ولا بد أن يوقف حزب الله فورا هجماته على إسرائيل، ولا بد أن توقف إسرائيل عملياتها العسكرية الهجومية في لبنان، مع

الاحتفاظ بحق أي دولة ذات سيادة في الدفاع عن نفسها. وأفهم أن هذا القرار ستصوت عليه الحكومة اللبنانية يوم السبت، والحكومة الإسرائيلية يوم الأحد. وكما ذكر الأمين العام توا، فإنه سيساعد الطرفين على وضع حد زمني لتنفيذ ذلك الوقف الهام للأعمال القتالية.

وبالإضافة إلى احترام مطالبة مشروع القرار بالوقف التام للأعمال القتالية، نرى أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تتخذ الإجراء اللازم لحماية المدنيين، على النحو المطلوب، في المبادئ الأربعة لتفاهم عام ١٩٩٦. ونحث حكومتي لبنان وإسرائيل على الالتزام بإنهاء العنف الواسع النطاق. ويواجه حزب الله خيارا واضحا بين الحرب والسلم، وينبغي للعالم أن يساعد في ضمان أن يكون الخيار خيارا صحيحا.

ثانيا، سيساعد مشروع القرار هذا حكومة لبنان الديمقراطية على توسيع سلطتها السيادية. وعلى نحو ما دعا إليه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، سيحقق ذلك بإنشاء قوة دولية جديدة تبني على قوة الأمم المتحدة الحالية في لبنان، أي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل). وعلى الرغم من أنها ستحمل نفس الاسم فإنها لن تكون نفس القوة؛ ستكون يونيفيل معززة. وكما طلبت حكومة لبنان، ستكون لهذه القوة الجديدة ولاية موسعة، ونطاق أوسع للعمليات، ومعدات أفضل وأعداد أكبر كثيرا، والهدف هو أن يبلغ قوامها ٠٠٠ ١٥ جندي، أي بزيادة قوتها الحالية سبعة أضعاف.

والقوات المسلحة اللبنانية، مع القوة الجديدة لتحقيق الاستقرار، ستنتشر في جنوب البلد لحماية الشعب اللبناني ولضمان عدم قدرة جماعات مسلحة مثل حزب الله على تهديد الاستقرار. وبينما يحدث هذا الانتشار ستنسحب إسرائيل إلى ما خلف الخط الأزرق. ويجعل مشروع قرار اليوم من الواضح أن هذه العمليات متوازية، كما يدعو أيضا إلى فتح المرافئ والمطارات اللبنانية، الأمر الذي نتوقع أن يكون لمقاصد مدنية يمكن التحقق منها.

ولدى الانتشار والانسحاب سيسري وقف كامل لإطلاق النار. لقد قال المجلس إنه يعتزم اعتماد مشروع قرار آخر يتضمن تدابير أخرى للمساعدة على جعل وقف إطلاق النار دائما. ونحن نتطلع أيضا إلى مقترحات الأمين العام بشأن التنفيذ الكامل للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بما في ذلك مسألة نزع السلاح. ولزيادة تعزيز ديمقراطية لبنان، سيفرض المجتمع الدولي أيضا حظرا ملزما على جميع الأسلحة المتجهة نحو ذلك البلد بدون موافقة الحكومة. واليوم، ندعو كل دولة، وخصوصا إيران وسورية، إلى احترام سيادة حكومة لبنان وإرادة المجتمع الدولي.

وأخيرا، يضع مشروع القرار هذا بوضوح المبادئ السياسية لضمان السلام الدائم: لا وجود لقوات أجنبية، ولا وجود لأسلحة ولا سلطة في لبنان غير سلطة الحكومة اللبنانية المستقلة، التي يجب أن تكون لها السيادة الكاملة على كل بلدها. وهذه المبادئ تمثل توافق آراء دوليا موجودا منذ عهد طويل أُعرب عنه أول مرة في قرار الأمم المتحدة ٤٢٥ (١٩٧٨)، ثم أكد عليه اتفاق الطائف وأعيد التأكيد عليه في القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وفي ١٦ تموز/يوليه أقر قادة مجموعة الثمانية نفس الشروط السياسية في سانت بطرسبرغ، وبعد ذلك بـ ١٠ أيام أيدت المجموعة الأساسية للبنان هذه المبادئ في مؤتمر روما.

ويقدم مشروع القرار هذا أيضا سبيلا للمضي إلى الأمام لتنفيذ القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، الذي يعالج ترسيم الحدود اللبنانية، بما في ذلك مزارع شبعا. ويجب علينا ضمان أمن إسرائيل ومراعاة الإطار الأساسي للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة، وفقا للقرار ٤٢٤ (١٩٧٨).

إن هـذا اليـوم لا يمثـل بـأي حـال مـن الأحـوال نهايـة جهودنـا المـشتركة. ضـمن نـواح كـثيرة لا يـزال عمـل الدبلوماسية الشاق في بدايته الأولى. ومن نـواحٍ كثيرة، على الـرغم مـن أننـا نأمـل في أن يؤدي مـشروع القـرار إلى وقـف الأعمـال القتاليـة الواسـعة النطـاق، لا يمكـن لأحـد أن يتوقـع نهاية فورية لجميع أعمـال العنـف. إن ظـروف إحـلال الـسلام الـدائم يجـب أن تعـزز بمـرور الوقـت، بـالإرادة القويـة مـن الحكومتين اللبنانية والإسرائيلية وبـالالتزام المستمر مـن جانـب المجتمع الدولي، الذي تعهدنا به هنا.

وأكثـر التحـديات إلحاحـا الآن هـو مـساعدة آلاف المشردين داخـل لبنـان علـى العـودة إلى ديـارهم وإعـادة بنـاء حياتهم. وتعمير لبنان ستقوده حكومة لبنان، ولكنـه سيتطلب سخاء المجتمع الدولي بأسره. والولايات المتحدة، مـن جانبـها، ستواصل العمل مع حكومتي لبنان وإسرائيل من أجـل تخفيـف شدة معاناة الشعب اللبنـاني. وأود أن أشـارك الأمـين العـام في الإطراء على العمل غير العادي الـذي اضـطلع بـه العـاملون في المجـال الإنـساني وموظفـو الأمـم المتحـدة الـذين تولـوا، وهـم يعرضـون أنفـسهم لمخـاطرة كـبيرة، العنايـة بقـضية النـاس المنكوبين خلال هذا الوقت المضطرب.

لقد خصصت الولايات المتحدة بالفعـل مـوارد كـبيرة للجهـود الإنـسانية في لبنـان وإسـرائيل. وفي الأيـام والأسـابيع الحرجـة الـتي سـتعقب وقـف الأعمـال القتاليـة نخطـط للقيـام بالمزيـد مـن العمـل - منـذ الآن - بزيـادة مـساعدتنا العاجلـة للبنان إلى ٥٠ مليون دولار. وستنسق الولايات المتحـدة علـى نحو وثيق مع الجهـات المانحـة الرئيـسية الأخـرى، والمؤسـسات المالية الدوليـة وجميـع الملتـزمين إزاء مـستقبل لبنـان. وسنـشجع أيـضا المـشاركة النـشطة مـن قِبَـل القطـاع الخـاص في تعمـير لبنـان. وعـن طريـق جهودنـا المـشتركة يجـب علينـا أن نـساعد شعب لبنان على الخروج من هذا الصراع وهو أكثـر ازدهـارا وقوة مما كان عليه في أي وقت مضى.

اتسم الشهر الماضي بالمعاناة والحزن والفقد علـى نحـو غـامر في كـل مـن لبنـان وإسـرائيل. ومـشروع القـرار ينبـه بوضوح إلى أن هذه المأساة بـدأت بعـد أن انـسحبت إسـرائيل على نحو كامـل مـن لبنـان بـست سـنوات واجتـاز حـزب الله الحدود الدولية، وأسـر وقتـل جنـودا إسـرائيليين وبـدأ بـإطلاق آلاف الصواريخ على المدن الإسرائيلية. لقـد أنـزل حـزب الله والجهات التي ترعاه الدمار بأهالي لبنان، إذ جـرهم إلى حـرب لم يختاروها واستغلتهم كدروع بشرية.

ظل سكان الشرق الأوسـط يعيـشون مـدة أطـول مـن الـلازم تحـت رحمـة المتطـرفين. وقـد آن الأوان لبنـاء مـستقبل يشيع فيـه أمـل أكـبر. إن مـشروع القـرار يرينـا الـسبيل. والآن تقـع علـى عـاتق المجتمـع الـدولي المـسؤولية الجليلـة، المتمثلـة في مساعدة الشعبين اللبناني والإسرائيلي على تحويـل هـذه المأسـاة إلى فرصـة للتغلـب علـى أنمـاط العنـف القديمـة وبنـاء أسـاس جديد للسلام المستقر والمستدام والشامل.

لقـد شـرعنا في الـسير علـى مـسار طمـوح. ولكنـه المسار الصحيح. إنـه المـسار الـواقعي والفعـال الوحيـد، ويجـب علينـا أن نجتـازه، لأنـه الـسبيل الوحيـد لمـساعدة سـكان لبنـان وسكان إسـرائيل وجميـع سـكان الـشرق الأوسـط علـى تـأمين السلام الدائم الذي يرغبون فيه ويستحقونه.

الـرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لمعالي السيد فيليب دوست - بلازي، وزير خارجية فرنسا.

الـسيد دوسـت - بـلازي (فرنـسا) (تكلـم بالفرنسية): أخيرا هـا هـو مجلـس الأمـن يقـرر إنهـاء الحـرب في لبنان وإسرائيل. إنه أخيرا ينـهي التـدمير، ومحنـة مئـات الآلاف من المـشردين علـى جـانبي الحـدود، وحالـة اقتـصادية وإنـسانية تتزايد مأساويتها بمرور كل يوم. اليوم، يتحمـل المجتمـع الـدولي مـسؤولياته؛ إننـا نتحمـل مـسؤولياتنا. ومـن المؤكـد أن الوقـت الذي أنفق في المفاوضات بدا، بالنسبة إلى البعض، أنـه يـؤخر

لحظة القرار، ولكن بالنسبة إلى فرنسا ومجلس الأمن كله كانت المسألة مسألة التوصل إلى حل شامل وسياسي طويل الأجل.

ومنذ بداية الصراع دعت فرنسا إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية، ورفع الحصار المفروض على المرافئ والمطارات اللبنانية، وعودة المدنيين المشردين. يجب علينا، إذن، أن نهيئ ظروف الخروج من الأزمة حتى نستطيع أن نحقق بسرعة وقفا دائما لإطلاق النار. إن استقرار وتوازن لبنان وإسرائيل وأيضا المنطقة برمتها يتوقفان عليه.

إن التسوية التي عملنا على التوصل إليها يجب، كما أكد رئيس الجمهورية الفرنسية، أن تحترم حاجتين ضروريتين: يجب عليها أن تسمح باستعادة سيادة لبنان على كل أرضه، ويجب عليها أن تضمن حق إسرائيل في الأمن.

وقد أدت فرنسا دورا نشيطا جدا في البحث عن حل. إذ أن فرنسا تربطها بلبنان روابط تاريخية وثقافية عميقة، كما تربطها ببلدان المنطقة علاقات قوية ومستمرة. ونحن أيضا مهتمون اهتماما بالغا بسيادة واستقلال ذلك البلد. وبناء على تلك الحاجة الضرورية وروابطنا القوية بجميع الجهات الفاعلة تود فرنسا أن تعيد التأكيد على حق إسرائيل في الأمن.

ومن هذا المنطلق، وبتلك الروح، عملت فرنسا بشكل مكثف مع شركائها، بما في ذلك الولايات المتحدة – التي أود أن أشكرها على دعمها، وخاصة وزيرة الخارجية كندليزا رايس – لصياغة مشروع قرار يأخذ تلك العناصر كافة بعين الاعتبار.

إن عناصر حاسمة قد أتاحت هذه النتيجة. ومجلس الوزراء اللبناني قد أعلن أنه ينوي نشر جيشه في جنوب لبنان بمساندة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل). وفرنسا رحبت بتلك المبادرة التي اعتبرتها حدثاً رئيسياً. وتلك نقطة تحول تاريخية لذلك البلد.

ونشر الجيش اللبناني عنصر أساسي في استعادة لبنان سيادته وسلطته على كامل أراضيه. وفضلاً عن ذلك، فإن هذا القرار يلبي مطلباً متكرراً للمجتمع الدولي أكدت عليه قرارات عدة. وكان علينا أن نحترم ذلك القرار. ومسؤوليتنا أن نحيط علماً بذلك.

لقد تقدم كل من لبنان وإسرائيل لنا ببعض الطلبات، وتشاطرا معنا توقعات معينة. واستجابت فرنسا والمجتمع الدولي لهما. وهذا هو مغزى مشروع قرار اليوم. ويبدو لنا ذلك خير ضمان لوقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأجل.

والأمر الأساسي، أولاً، هو تأمين وقف الأعمال القتالية، والبدء فوراً في عملية تفضي إلى نشر الجيش اللبناني في الجنوب بمساعدة يونيفيل معززة. وسيتم ذلك بالترادف مع الانسحاب التدريجي المرحلي للجيش الإسرائيلي جنوب الخط الأزرق. ومن المهم أيضاً أن يبدأ حل المسائل الحدودية، وبالأخص مسألة مزارع شبعا. فهذه المسألة تكمن في صميم الصراع. ولأول مرة، فإن مشروع قرار اليوم يبدأ عملية تحت رعاية الأمين العام للتعامل مع تلك المسألة. وفي هذا الخصوص، أحاط مجلس الأمن علماً على النحو الواجب بخطة النقاط السبع التي أعلنها السيد السنيورة.

أخيراً، نود من هذه اللحظة أن نضع مبادئ وعناصر وقف دائم لإطلاق النار وحل سياسي شامل. ومن خلال مشروع قرار اليوم، يستجيب مجلس الأمن لطلب السلطات اللبنانية تعزيز اليونيفيل بإضافة ١٥ ٠٠٠ جندي إليها. وبهذه المناسبة، أود أن أحيي موظفي الأمم المتحدة في لبنان الذين تحلوا بالشجاعة وإنكار الذات خلال هذه الأزمة ودفع بعضهم حياته، للأسف، ثمناً لتفانيهم في سبيل قضية السلام.

وأود أن أوضح أن الولاية التي سيعطيها مجلس الأمن لليونيفيل ليست ولاية لفرض السلام. فاليونيفيل ستساعد الحكومة اللبنانية في كثير من مهامها، بما في ذلك نشر جيشها في الجنوب، وتقديم المساعدة الإنسانية للشعب ومساعدة النازحين في العودة. وستكون مسؤولة أيضاً عن مراقبة وقف الأعمال القتالية، وستتولى بعد ذلك مراقبة امتثال الطرفين للوقف الدائم لإطلاق النار واحترام الخط الأزرق.

إننا ندعو الأطراف كافة إلى الاحترام الصارم لموظفي الأمم المتحدة ومعداتها ومبانيها، وإلى كفالة سلامتهم في كل الظروف. وأخيراً، ترى فرنسا أنه من المهم للغاية أن تلبي بلدان كثيرة وبسرعة طلب السلطات اللبنانية بالإسهام في اليونيفيل المعززة. وفرنسا موجودة في اليونيفيل بالفعل وستنظر، إلى جانب شركائها الأوروبيين، في الدعم التكميلي المحتمل الذي قد يمكنها تقديمه للقوة.

ويحدوني الأمل أن يكون اليوم هو أول أيام السلام والاستقرار العائدين إلى الشرق الأوسط. ومن الأهمية بمكان أن يقدم المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني غداً ما يقدمه مجلس الأمن للبنان اليوم. فأرواح وآمال الملايين من البشر الذين يعولون علينا هي على المحك، وكذلك مستقبل منطقة برمتها عانت الأمرَّين ويجب أن تنعم بالسلام مرة أخرى. ورسالة المجتمع الدولي واضحة. إذ يجب إبدال ثقافة الكراهية وانعدام الثقة والرفض بثقافة الثقة والتعقل والحوار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية قطر.

الشيخ حمد بن ثاني (قطر): السيد الرئيس، أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى وفدي فرنسا والولايات المتحدة على الجهود التي بذلاها في الفترة الأخيرة للعمل على تحسين صياغة مشروع القرار المقدم من قبلهما إلى المجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

وفي الوقت الذي أشكرهما على الأخذ بعين الاعتبار بعض النقاط الهامة التي أثرناها بشأن مضمون مشروع القرار، أود التأكيد على موقفنا بأنه كان الأحرى بمجلس الأمن أن يعتمد قرارا يقضي بوقف فوري لإطلاق النار منذ اليوم الأول لاندلاع الصراع الحالي، من أجل حقن دماء الأبرياء، على أن تجري معالجة المسائل الأخرى بعد ذلك.

غير أن هذه القناعة لا تعني بالضرورة أننا راضون عن إصدار قرار ينقصه التوازن ويغفل العوامل الجغرافية – السياسية والاجتماعية والتاريخية المعقدة التي تراكمت لتفرز الوضع الحالي في تلك المنطقة، حيث لم يأخذ مشروع القرار في الاعتبار بشكل كاف مصالح لبنان ووحدته واستقراره وسلامته الإقليمية، ولهذا، ما زالت لدينا بعض الملاحظات على هذا القرار، فهو لم يتطرق بشكل واضح وصريح إلى ويلات الدمار التي تسبب فيها العدوان الإسرائيلي على المدنيين الأبرياء والبُنى التحتية اللبنانية، كما لم يتعرض بوضوح إلى المسؤولية الإنسانية والقانونية لإسرائيل عن هذا الدمار، ولم يعالج مسألة الأسرى والمعتقلين والمختطفين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية بشكل متوازن، حيث أن تبادل الأسرى والمحتجزين هو الوسيلة الواقعية والمنطقية لتسوية هذا الموضوع.

ورغم ذلك، قبلنا هذا القرار بصيغته الحالية من أجل حقن دماء الأبرياء وتجنيب لبنان والمنطقة المزيد من ويلات الدمار.

إن فهمنا هو أنه بمجرد صدور هذا القرار، فهو يلزم الطرفين بوقف الأعمال العسكرية وانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان بشكل فوري، وأن أي خروقات خلال الفترة الواقعة بين وقف الأعمال القتالية وتحقيق

الانسحاب والتوصل إلى وقف لإطلاق النار سوف يحكمها تفاهمات نيسان/أبريل عام ١٩٩٦. كما أن هذا القرار يؤدي إلى فتح المطارات والموانئ اللبنانية، وعودة النازحين إلى ديارهم فور صدوره.

كما أن فهمنا لهذا القرار هو أن التعامل مع المظاهر المسلحة في الجنوب هو من مسؤوليات الحكومة اللبنانية دون غيرها، كما أن المنطقة ما بين الخط الأزرق ونهر الليطاني تخضع لسيطرة الحكومة اللبنانية وحدها.

إننا نرحب بما تضمنه القرار من الاكتفاء بتعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) وأن ولايتها سوف تستمر في إطار الفصل السادس من الميثاق، وأن أي إشارة إلى القوات الدولية في مشروع القرار، وحسبما أكد لي مقدموه، تعني اليونيفيل. وبهذه المناسبة، ندعو إلى أن تقوم الدول المساهمة أو الدول التي تنوي المساهمة في قوات اليونيفيل بإرسال قواتها على وجه السرعة.

كما أن فهمنا هو أن الأمين العام سوف يقوم باتخاذ كل الإجراءات اللازمة وبشكل عاجل لتسوية مسألة مزارع شبعا وفق ما جاء في برنامج النقاط السبع الذي أقرته الحكومة اللبنانية في هذا الشأن.

ونحن على اقتناع بأنه ما زال بإمكان المجلس القيام بدور جوهري فاعل في حل هذه الأزمة. وسنعمل مع الدول المحبة للسلام على متابعة هذه القضية بما يحقق الأمن والاستقرار في لبنان.

وأود أن أشير بصفة خاصة إلى الفقرة ١٨ من مشروع القرار التي تؤكد ضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. إن الفشل في التعامل الفاعل والموضوعي مع تلك الأزمة وجذورها أدى إلى كثير من الاضطراب والتوتر في المنطقة، ومن مظاهر ذلك ما حدث في لبنان وما يحدث في فلسطين، وقد عايشنا ونعايش مع الأسف العدوان المستمر على غزة وأهلها.

ويهمني أن أبلغ المجلس بأن مجلس جامعة الدول العربية قد أقر بالإجماع قرارا بإعادة طرح قضية النزاع العربي – الإسرائيلي على مجلس الأمن بعد أن لاحظ الجميع فشل عملية السلام بشكلها الجاري. وسوف تقدم الدول العربية جميعا طلبا رسميا بانعقاد مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر القادم على مستوى عال بغية الاتفاق على مسار جديد لصنع السلام العادل في المنطقة وفي إطار زمني محدد.

إن لمجلس الأمن مسؤولية كبرى تجاه الملايين في المنطقة ممن يهدد الصراع حياتهم ومستقبلهم ويجعل معيشتهم جحيما، وعلى المجلس الاضطلاع بهذه المسؤولية على الوجه الأكمل وبصورة عادلة وفعالة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أفهم أن المجلس على استعداد الآن للتصويت على مشروع القرار (S/2006/640) المعروض عليه. وإذا لم اسمع أي اعتراض سأطرح الآن مشروع القرار للتصويت.

ونظرا لعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك.

وأجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، بيرو، جمهورية تنزانيا المتحدة، الدانمرك، سلوفاكيا، الصين، غانا، فرنسا، قطر، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الـرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): نتيجـة التـصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمـد مـشروع القـرار بالإجمـاع بوصـفه القـرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

أعطـي الكلمــة الآن لأعــضاء المجلــس الــراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

أعطي الكلمـة لمعـالي الـسيدة دورا بكويـانس، وزيـرة خارجية اليونان.

السيدة بكويـانس (اليونـان) (تكلمـت بالانكليزيـة): وقـف العـالم علـى امتـداد الـشهر الماضـي شـاهدا علـى فـصل مأسـاوي آخـر في تـاريخ الـشرق الأوسـط، وعلـى إضـافة لا تحتمل لآلام تلك المنطقة التي طالت معاناتها. ولقد طاردتنـا جميعـا صـور الأطفـال والأمهـات الـذين لا حيلـة لهـم، وصـور الـضحايا الجرحـى والمرضـى اليائـسين علـى جـانبي الـصراع، والـدمار الـذي يعجـز عنـه الوصـف والآلام الـتي يقـصر عنـها الخيال. ويبين هذا كله مرة أخرى أننـا، كمجتمـع دولي، قـد خذلنا آمال تلك الشعوب وأحلامها ومطامحها.

ولقـد طالبـت اليونـان، منـذ أول لحظـة انـدلعت فيهـا الأزمـة الحاليـة، بـالوقف الفـوري لإطـلاق النـار. والحـرب ليست، ولا يمكن أن تكون، حلا لأي شيء. ولم يحل العنـف قط أي مـشكلة. فـالعنف لا يـؤدي إلا إلى المزيـد مـن العنـف، ويوجـد جـيلا جديـدا مليئـا بالكراهيـة، وينعـدم فيـه الأمـل، ويتوق إلى الثأر - وهذه تربة خصبة للتطرف والإرهاب.

وما برح الشرق الأوسط يعاني مـن هـذه الـدائرة الـتي لا تنتـهي مـن الحـروب الآثمـة والـسلم غـير المـستقر، والوعـود المكسورة، والأرواح المفقـودة، والمآسـي المخزيـة، لا لـسنوات فحسب وإنمـا أيـضا لعقـود مـن الزمـان. ولقـد أثبـت التـاريخ مـرات ومـرات، أنـه لا النـصر في ميـدان القتـال، ولا العنـف الأعمـى ضـد المـدنيين الأبريـاء، ولا الـتفجيرات الانتحاريـة، ولا صـواريخ كتيوشـا قـد حلـت ولـن تحـل مـشاكل الـشرق الأوسـط - أو أي منطقـة أخـرى. فهـذه مـسائل تحتـاج إلى حلـول سياسـية، يـتم التوصـل إليهـا بالوسـائل الدبلوماسـية، وبروح من التوفيق والاحترام والقبول المتبادلين.

والقـرار الـذي اتخذناه تـوا هنـا اليوم يحاول أن يفعـل ذلك على وجه التحديد. فهو يوفر الأساس لحل سياسي لهـذه المشكلة الـتي طـال أمـدها - والـتي هـي صـراحة مـشكلة بالغـة الـصعوبة والتعقيـد. وهـو يـوفر أيـضا الإطـار الـلازم لعمليـة سياسية ذات أهداف محددة، ومعايير وأطر زمنية معينة.

والالتـزام التـام بـسيادة لبنـان، واسـتقلاله الـسياسي، وسلامته الإقليمية هو أول تلك المعايير. ويجب تنفيـذ قـرارات مجلـس الأمـن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) تنفيـذا تامـا. وعلـى أيـة حـال، فـإن مـن المـسائل القائمة على المبدأ أن كل قرارات مجلس الأمن يجب أن تحظـى بالاحترام التام وأن تنفذ على النحو السليم.

وفي السنتين الماضيتين، اضطلع المجتمع الدولي بأعمـال غير عادية لتخليص لبنان من أي وجود أجنبي. ولهذا فإن مـن غـير المتـصور أن يقبـل المجتمـع الـدولي الاحـتلال الأجنبي لأي جزء من الأراضي الوطنية للبنـان. والاحـتلال مـن جانـب أي قـوة أجنبيـة، في أي مكـان في العـالم، شـيء غـير مقبـول بـأي حـال مـن الأحـوال وتحـت أي ذريعـة مـن الـذرائع. ومـن الضروري أن تـسيطر الحكومـة اللبنانيـة سيطرة فعليـة وفوريـة علـى كـل الأراضـي اللبنانيـة، عـن طريـق انـسحاب القـوات العسكرية الإسـرائيلية ونـشر الجـيش اللبنـاني. ومـن الـضروري أيضا القيـام بأسـرع مـا يمكـن بترسـيم الحـدود الدوليـة للبنـان، بمـا فيهـا مـزارع شـبعا. وينبغـي للأمـين العـام، عنـد تقـديم مقترحاته، أن يأخذ في الاعتبار النقاط السبع الواردة في خطـة السنيورة.

وفي الوقـت نفـسه، تحظـى الـشواغل الأمنيـة المـشروعة لإسرائيل بـالفهم التـام، ويجـب معالجتـها علـى النحـو الـسليم.

إلا أننا ما زلنا نرى أنه يجب على إسرائيل مع احتفاظها بحق الدفاع عن النفس، أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

وننظر إلى قرار اليوم على أنه خطوة أولى، وإن كانت بالغة الأهمية، نحو التوصل إلى سلم دائم ومستدام. وندرك، تمام الإدراك، أنه ما زال يتعين عمل الكثير. وعلينا أن نتأكد من أن هذا القرار سينفذ تنفيذا تاما. ولا بد أن تتوقف إراقة الدماء، وأن تتوقف الآن. ولا بد أن تتوقف التفجيرات، وأن تتوقف الآن. ولا بد أن تتوقف معاناة المدنيين، وأن تتوقف الآن.

ولقد استجابت اليونان فورا للجهد الإنساني الضخم المبذول حاليا في لبنان. ولكن الأعمال القتالية الدائرة حاليا تعوق قدرتنا على الوصول إلى أشد الناس حاجة، وعلى تخفيف آلامهم.

والآن وقد اقتربت نهاية الأعمال القتالية، فيما يؤمل، فإننا أسوة ببقية المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة، على استعداد للمساعدة في الجهد الضخم اللازم لإعادة إعمار بلد لحق به الدمار، والعودة الفورية للاجئين إلى ديارهم، وبزوغ فجر يوم جديد على كل من لبنان وإسرائيل على النحو الذي نأمل فيه.

ومن هذا المنظور، يستحق هذا القرار تأييدنا، بل والأهم من ذلك، التزامنا بالعمل جاهدين في الأيام القادمة بشأن الخطوات الحاسمة الأهمية التي يتعين اتخاذها بعد ذلك إذا أردنا لجهودنا أن تحقق نتائج محددة وألا ينتهي بها الأمر إلى فشل يبعث على خيبة الأمل.

وبهذه الروح، نطلب إلى جميع الأطراف أن تنحي جانبا مخاوفها وإحباطاتها، وأن تقوم بالالتزام والجهد اللازمين للتغلب على الأزمة الحالية وبناء مستقبل أفضل لشعوبها، رغم صعوبة ذلك.

ويجب في هذه المرحلة الحاسمة الأهمية في تاريخ الشرق الأوسط أن لا تغيب عن بالنا الصورة الأكبر، وأن لا نسمح لأنفسنا بأن ننسى معاناة ومأساة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة. وينبغي، بأقصى قدر من الاستعجال، معالجة قضية فلسطين التي هي لب الصراع في كامل الشرق الأوسط. ومن الجلي أنه لن يكون هناك سلم في المنطقة ما دامت القضية الفلسطينية باقية دون حل.

ويجب أن نسعى بأسرع ما يمكن إلى تهيئة الأحوال اللازمة للبدء من جديد، وعلى نحو حقيقي وجاد، في عملية للسلام لتحقيق السلم الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط، على أساس جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومنها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، فضلا عن مرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، من أجل السكان في المنطقة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الخارجية وشؤون الكمنولث بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، صاحبة المعالي السيدة مارغريت بكيت، عضوة البرلمان.

السيدة بكيت (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): ترحب المملكة المتحدة أيما ترحيب باتخاذ هذا القرار. فأهدافه واضحة: وهي تحقيق الوقف التام للأعمال القتالية، وإفساح المجال لجهود الإغاثة الإنسانية العاجلة، وبدء عملية تقود إلى وقف دائم لإطلاق النار، وإلى سلام دائم. وهذه النقطة الأخيرة لها أهمية حاسمة. وهذا هو السبب في أن الأمر تطلب وقتا طويلا ومفاوضات مكثفة للتوصل إلى قرار اليوم. وكنا بحاجة إلى إنجاز قرار يتطلع إلى ما وراء المدى القصير، وينطوي على إمكانيات حل دائم. وكان هذا يعني الاتفاق على نص يأخذ في الاعتبار الكافي مواقف كلا

الطرفين، الحكومة ذات السيادة والمنتخبة في كل من لبنان وإسرائيل. ولم تكن العملية واضحة المعالم؛ وقد احتاجت إلى وقت وجهد. ولكن المملكة المتحدة تؤمن إيمانا قويا بأن ما فعلناه هو الصحيح.

يؤكد القرار تصميم المجتمع الدولي على دعم شعب وحكومة لبنان في فتح صفحة جديدة، فلا يمكن أن تكون هناك عودة إلى الوضع الذي كان سائدا. وقد شهدنا العواقب المأساوية التي ترتبت عليه بكل وضوح في الأسابيع الماضية: مئات القتلى – ومعظمهم من المدنيين – وآلاف الجرحى، ومئات الألوف من المشردين. ونحن نأسى عليهم ونحزن معهم، ونقدم تعازينا لحكومتي لبنان وإسرائيل ولأسر جميع المتضررين، لما عانوه من خسائر. إن هذه المآسي يجب ألا تتكرر، وسوف نفعل كل ما بوسعنا لمساعدة لبنان على المضي قدما لكي يعيش في سلام وازدهار مع جميع جيرانه.

أما الأولوية المباشرة فهي معالجة الأزمة الإنسانية. وقد ظلت وكالات الأمم المتحدة تعمل بلا كلل، ولكنها واجهت ظروفا بالغة الصعوبة في الميدان. ويحدونا الأمل في أن يسمح الوقف التام للأعمال القتالية بالتوسع السريع في تلك الجهود، وجهود منظمات الإغاثة والمانحين الثنائيين. وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان سيكون لها دور مهم يجب أن تؤديه في هذا الصدد.

وستضطلع المملكة المتحدة بدورها كاملا. ونحن بصدد اتخاذ خطوات فورية لتوفير الدعم العملي وغيره لحكومة لبنان. والفريق البريطاني من خبراء الشؤون الإنسانية وخبراء في مجال إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع متواجدون في لبنان. ورئيس الوزراء بلير كان على اتصال برئيس الوزراء اللبناني السنيورة بخصوص السبل التي يمكن للمملكة المتحدة من خلالها أن تدعم جهود الإنعاش. كما أن المملكة المتحدة تساهم بمبلغ ٦,٢ ملايين جنيه إسترليني لتلبية احتياجات الإغاثة ذات الأولوية في لبنان. وسيوجه معظم هذا المبلغ من خلال وكالات الأمم المتحدة، وسوف ندعم أيضا لجنة الصليب الأحمر الدولية وعددا من المنظمات غير الحكومية، التي سيكون لها دور حاسم هناك.

إن المجتمع الدولي، عندما يواجه بأزمة ما، يكون عادة سخيا في استجابته. ولكن هذا السخاء بعينه يمكن أن يشكل تحديا من حيث التنسيق. لذا، فإننا ممتنون للأمم المتحدة على الدور القيادي الذي تمارسه على تلك الجبهة. ونحث جميع الأطراف على اتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان أن يتمكن عمال الإغاثة الإنسانية من مباشرة عملهم في إنقاذ الأرواح بدون عوائق أو خوف من هجوم.

وفي صلب هذا القرار تكمن الحاجة إلى متابعة الهدفين التوأمين: سيادة لبنان، وأمن إسرائيل. ولا يمكننا أن نحقق أحدهما ما لم نضمن الآخر. وهذا هو السبب في أن هذا القرار يحدد إطارا لإرساء السلام والأمن والاستقرار في جنوب لبنان، على أساس بسط سيطرة حكومة لبنان على كامل أراضيه، وبصفة خاصة، من خلال تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦). لقد عانى لبنان فترة طالت أكثر مما ينبغي، من الاحتلال والتدخل والصراع. والسكان المدنيون، في لبنان وإسرائيل، كانوا دائما أكثر معاناة من غيرهم. وهذا، كما قال رئيس الوزراء السنيورة، يجب أن ينتهي الآن.

إلا أنه لا بد أيضا من أن نرى نهاية لهجمات حزب الله العشوائية التي توجه باستمرار ضد المدنيين الإسرائيليين. فما من بلد يمكن أن يقبل اضطرار مواطنيه للعيش في ظل شبح صواريخ تطلق عليهم من وراء الحدود. وأمام حزب الله خيار تاريخي – فإما أن يواصل السير على طريق العنف والتدمير، أو أن يدعم تطلعات الشعب اللبناني

إلى مستقبل سلمي يمر عبر المسار السياسي الذي هو في حد ذاته مسار للسلام.

ولتنفيذ هذا القرار، نتوقع من جميع الأطراف، أولا وقبل كل شيء، أن تحترم أحكامه. ولكننا نتوقع أيضا من ذوي النفوذ أن يضطلعوا بدورهم. وعلى من يدعمون حزب الله - وعلى الأخص سورية وإيران - أن يفكروا الآن في مواقفهم - وفيما إذا كانوا يريدون العمل مع بقية المجتمع الدولي لبناء مستقبل سلمي في المنطقة، أو معارضة تلك الجهود بتكلفة باهظة للمنطقة وفي النهاية لهم أنفسهم. وأتطلع إلى قادتهم الآن لكي يقدموا التأييد الكامل لهذا القرار، وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بما في ذلك من خلال منع دعم الحرب المتواصلة التي يشنها حزب الله، والإحجام عن اتخاذ إجراءات أخرى تزعزع استقرار المنطقة.

ولا يسعني أن أدلي بهذه الملاحظات، بدون الإشارة إلى ملاحظات رئيس إيران الأخيرة عن إسرائيل. إن هذه الملاحظات غير مقبولة كلية في حد ذاتها، وهي أيضا تنطوي على إمكانية تشجيع المزيد من العنف.

إن تركيزنا الرئيسي اليوم، ينصب، لا محالة، على أزمة لبنان. ولكن من واجبنا أيضا، وأيا كان الثمن، وكما قال عدد من الزملاء، ألا نغفل عن الحالة في غزة، حيث يواصل العنف التسبب في خسائر فادحة، وحيث ما زالت الحالة الإنسانية للشعب الفلسطيني - التي تعقدت بفعل الصراع - تثير بالغ القلق.

ونكرر الإعراب عن تأييدنا التام للرئيس عباس وغيره ممن يعملون على تسوية الحالة الراهنة، ونقدم تعازينا للفلسطينيين على خسائرهم. إن السلام الحقيقي في كل ربوع الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا على أساس تسوية شاملة ودائمة. وكما قال رئيس وزرائنا في خطابه في لوس أنجيلوس يوم ١ آب/أغسطس، فإننا نحتاج إلى استراتيجية جديدة للشرق الأوسط، استراتيجية تعالج التطرف وتشجع الاعتدال والمصالحة. ويجب أن تكون أولويتنا إقامة الظروف المؤاتية للاستئناف المبكر للمفاوضات، على أساس خريطة طريق المجموعة الرباعية. فليس هناك من حل عسكري لهذه المشاكل. والتفاوض هو الطريق الوحيد الناجع لجلب السلام والازدهار للبشر في كل أنحاء الشرق الأوسط.

وقد أعلن رئيس وزرائنا هذا المساء عن عزمه زيارة المنطقة، وإسرائيل وفلسطين بالذات، في غضون الفترة المقبلة، والتشاور مع المسؤولين هناك، وبالطبع مع أعضاء المجموعة الرباعية، حول أفضل سبل التقدم في هذا المضمار.

والخطوة التي نتخذها اليوم في هذا القرار، وهي إحلال السلام في لبنان، يجب أن تكون جزءا من عملية أكبر لتحقيق السلام لجميع سكان المنطقة ككل. والمملكة المتحدة ستبذل قصارى جهدها للمساعدة في تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الدانمرك، معالي السيد بير ستيغ مولر.

السيد مولر (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): طوال أربعة أسابيع، نشهد صراعا عنيفا بين إسرائيل وحزب الله، تسبب في معاناة ودمار يعجز عنهما الوصف. وأشعر بصدمة عميقة جراء ارتفاع عدد الإصابات بين المدنيين الأبرياء إلى حد لا يمكن قبوله. لقد فر ما يقرب من مليون شخص من ديارهم في جنوب لبنان وشمال إسرائيل.

ولوقف المزيد من المعاناة الإنسانية وتمهيد الطريق لحل سياسي تفاوضي، يجب أن تتوقف الأعمال القتالية فورا. فليس هناك حل عسكري لهذه الأزمة. بل على العكس من ذلك، فإن المزيد من العنف والقتال لن يؤدي إلا إلى إشعال

نار الكراهية والتعصب التي أعاقت طويلا التوصل إلى تسوية شاملة لصراع الشرق الأوسط. ويتعين علينا ألا نسمح للمتطرفين بأن يفوزوا ويحددوا للمستقبل جدول أعمال.

في الأسابيع الأخيرة، بذلت جهود مكثفة من جانب جميع الأطراف حول هذه الطاولة، من أجل التوصل إلى حل. وإنني مقتنع بأن هذا القرار هو الخطوة الضرورية التي لا غنى عنها في سبيل وقف الأعمال القتالية، والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، وإلى حل طويل الأجل للصراع.

وهناك عدة أطراف مسؤولة عن هذا الصراع، وحزب الله هو السبب الرئيسي فيه. ودعونا كذلك سورية وإيران إلى التصرف المسؤول، وطلبنا من إسرائيل ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتفادي الإجراءات المفرطة، وحذرناها من مغبة تدمير لبنان، أثناء حربها ضد حزب الله.

إننا نحزن على الأبرياء الذين لقوا حتفهم، رجالا ونساء وأطفالا. ونعبر عن مؤاساتنا لأسر المفقودين وشعبي لبنان وإسرائيل. إن فظاعة الحرب تذكرنا بواجبنا المشترك في صون السلم والأمن الدوليين، والسعي للتوصل إلى حلول للصراعات كافة بالسبل السلمية. إنني أؤمن بأنه آن أوان استشراف المستقبل، ووضع أسس السلام المستقر والدائم، أخيرا، في تلك المنطقة المضطربة.

إننا نحث حكومتي لبنان وإسرائيل على الموافقة على المبادئ والعناصر الواردة في القرار بغية بلوغ حل طويل الأمد. ونتعهد بتأييد جهود الأمين العام في هذا الصدد تأييدا تاما، والبقاء على استعداد لتقديم المساعدة عند الاقتضاء.

لن نعود إلى الوضع الذي كان قائما في السابق ولا يجوز لنا ذلك. ويجب معالجة الأسباب الأساسية للصراع على وجه الاستعجال. وما دامت هناك قوات مسلحة غير خاضعة للحكومة تستطيع التحرك في لبنان وانطلاقا منه، سيسود عدم الاستقرار.

وتقف الدانمرك بحزم إلى جانب رئيس الوزراء السنيورة في بيروت، والديمقراطية اللبنانية الهشة. ويتمثل التحدي الأكبر في ضمان مستقبل مستقر وديمقراطي للبنان، وتفادي تعزيز التطرف بصفة عامة في هذه المنطقة.

ومن بين أبرز أهداف قرار اليوم ضمان سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي وفقا للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ولتنفيذ تلك الأهداف، ترحب الدانمرك بقرار حكومة لبنان نشر قوة من ٠٠٠ ١٥ جندي في جنوب لبنان، وتدعم تعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عددا وعدة، وتوسيع ولايتها ونطاق عملياتها.

كان لجهود العمل الإنساني التي بذلتها الأمم المتحدة وغيرها من هيئات الإغاثة أثر حاسم في إنقاذ أرواح الناس. فلا بد أن نضمن سلامتهم ووصول المساعدات الإنسانية إليهم دون عراقيل. وقد ساهمت الدانمرك في تلك الجهود، وفي النداء الإنساني الذي أطلقته الأمم المتحدة، ونحن مستعدون لتقديم مزيد من المساعدة.

وخلاصة القول إننا اليوم اتخذنا خطوة أولى مهمة في سعينا لوضع حد لهذا الصراع الدموي والعبثي. ولدحض منطق الحرب واستبداله بمنطق السلام، اعتمدنا الآن خارطة للطريق بغية التوصل إلى حل طويل الأجل. لكن لبلوغ تلك الغاية، نعول على الإرادة السياسية وعزم الأطراف كافة. ورغم أن المجتمع الدولي يمكنه أن يقدم الدعم والتسهيل ويجب عليه القيام بذلك، فإن الطرفين وحدهما، في نهاية المطاف، هما اللذان يستطيعان التوصل إلى السلام، ويجب عليهما ذلك، لصالح مواطني بلديهما. فهم يستحقونه. وإني أهيب بهما أن يفعلا ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): نود أن نرحب بكم، سيدي، وأن نشكركم على رئاستكم شخصيا جلسة اليوم. ونود كذلك الترحيب بالأمين العام كوفي عنان ووزراء الخارجية المشاركين في هذا الاجتماع.

منذ اندلاع الصراع بين لبنان وإسرائيل في ١٢ تموز/يوليه، ما انفكت الصين تحث جميع الأطراف في الصراع على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وتطالب بالوقف الفوري لأعمال القتال، لتفادي مواصلة تصعيد الحالة، والحيلولة دون نشوب أزمة إنسانية كبرى. لقد مر شهر تقريبا على بداية الصراع الدموي بين لبنان وإسرائيل، الذي خلف مقتل وجرح آلاف الضحايا المدنيين، وأجبر مليون شخص على الهروب من ديارهم. وحتى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لم ينجوا من هذا الصراع.

وتدين الصين الاستخدام المفرط للقوة والهجوم على المدنيين والمرافق المدنية وموظفي الأمم المتحدة. ونحن ندعو بشدة إلى اتخاذ مجلس الأمن إجراء سريعا للتوصل إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار، ووضع حد للصراع الراهن، وصون السلم والاستقرار في الشرق الأوسط، والتخفيف من وطأة الكارثة الإنسانية.

وبعد جولات من المفاوضات المضنية بين الأطراف، وتوصل مجلس الأمن أخيرا إلى توافق في الآراء بشأن الصراع في الشرق الأوسط. وخلال المشاورات، شددت الصين مرارا على أن أي قرار أو إطار للتسوية يتوصل إليه مجلس الأمن يجب أن يراعي شواغل الأطراف المشاركة ويعبر عنها، لا سيما شواغل لبنان والبلدان العربية. ونحن نرى أن القرار المعروض علينا، الذي يتضمن اقتراح حكومة لبنان القائم على سبع نقاط، يجسد بعض العناصر الهامة، لا سيما دعوته إلى الوقف الكامل لأعمال القتال، وحثه حكومة لبنان على نشر قواتها المسلحة في الجنوب، جنبا إلى جنب مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بالتزامن مع انسحاب إسرائيل إلى ما وراء الخط الأزرق.

ويتضمن القرار أيضا أحكاما تفصيلية بشأن الولاية الجديدة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وتشكل هذه العناصر أساسا جيدا لما سيُبذل من جهود في المستقبل للتوصل إلى حلول طويلة الأجل للمسألة اللبنانية – الإسرائيلية. نلاحظ أن لبنان، وإسرائيل، والبلدان العربية لم تبد أي اعتراض على القرار. وبالنظر إلى الاعتبارات الآنفة الذكر، صوتت الصين مؤيدة القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وليس اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) سوى الخطوة الأولى، إذ أن هناك مهام صعبة تنتظر الأطراف المعنية. وتأمل الصين أن تنفذ الأطراف القرار بصدق، وأن تتوصل، على وجه الخصوص، بمؤازرة الأمين العام عنان، إلى توافق في الآراء، عما قريب، بشأن إطار لتسوية سياسية شاملة ودائمة وعادلة للصراع، واستعادة السلم والاستقرار المحليين في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت ذاته، يجب على المجتمع الدولي الإسراع بوتيرة جهود أعمال الإغاثة الإنسانية في لبنان، ومساعدة السكان على إعادة إعمار بلدهم.

أخيرا، اغتنم هذه الفرصة للتشديد على أنه رغم تركيز اهتمامنا على الصراع اللبناني-الإسرائيلي، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يتجاهل أو ينسى معاناة الشعب الفلسطيني المستمرة. ويحدونا الأمل، في أن تنشط عملية السلام في الشرق الأوسط، بالجهود المشتركة من إسرائيل والبلدان العربية، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأن يتم التوصل عما قريب إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الآن الكلمة لممثل سلوفاكيا.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): إن سلوفاكيا، بوصفها أحد مقدمي القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، قد صوتت مؤيدة هذا القرار لأنها تؤمن بأنه يشكل أساسا هاما للتوصل إلى وقف كامل لأعمال القتال، ووضع حد لمعاناة المدنيين في لبنان وإسرائيل، والشروع في عملية تسوية شاملة ودائمة للأزمة اللبنانية. إننا نعتبر القرار خطوة أولى لمعالجة جميع الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة معالجة كاملة وعلى وجه الاستعجال.

نحن واثقون أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة اللبنانية، كما لا يوجد حل عسكري للصراع في الشرق الأوسط بصفة عامة. وفي ذلك الصدد، نحث جميع الأطراف على الامتثال لأحكام هذا القرار، والوقف الفوري لأعمال القتال والعنف، والتوصل إلى اتفاق على وقف دائم لإطلاق النار. وفي رأينا أنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم إلا من خلال المفاوضات السلمية، والتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إننا ندعم سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي. ولهذا الغرض، نؤمن بأن أفضل طريقة لتحقيق هذه الأهداف تكمن في التنفيذ الكامل للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، اللذين سيُمكنان حكومة لبنان من بسط كامل سيطرتها على مجموع أراضيها. ويعني ذلك أيضا اتخاذ تدابير مناسبة لمكافحة النقل غير المشروع للسلاح والبشر عبر الحدود، والتصدي للهجمات غير المشروعة على أراضي الدول المجاورة. ويجب على المجتمع الدولي مساعدة الحكومة اللبنانية على بلوغ ذلك الهدف.

وفي ذلك الصدد، نؤمن بضرورة اتخاذ جميع الخطوات للإسراع بتعزيز ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتعزيزها، لجعلها قادرة على الاضطلاع بالمهام المنصوص عليها في القرار بكفاءة وفعالية. وسلوفاكيا على استعداد للمساهمة في تعزيز قدرات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

أخيرا، من المهم جدا اتخاذ المجتمع الدولي خطوات عاجلة لمعالجة الحالة الإنسانية البالغة الصعوبة التي يعاني منها آلاف اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، ومساعدتهم على الرجوع إلى ديارهم.

وختاما، نود التشديد على أن مشروع القرار هذا لا يمكن أن يصبح بديلا لاتفاق تبرمه الأطراف بشان المبادئ الأساسية لحل دائم وطويل الأجل. وفي ذلك الصدد، نهيب مرة أخرى بجميع الأطراف تقديم كامل تعاونها في التوصل إلى حل مستدام ودائم للأزمة اللبنانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد شركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد كتب الآن فصل مأساوي آخر في تاريخ صراع الشرق الأوسط. فعلى مدى قرابة شهر، وأمام أنظار العالم برمته أزهقت أرواح مدنيين أبرياء في لبنان وإسرائيل، واضطر مئات الآلاف من المواطنين اللبنانيين إلى مغادرة ديارهم. ولحقت أضرار بالغة بالهياكل الأساسية المدنية في لبنان. ووجد أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أنفسهم في حالة بالغة الصعوبة وتكبدوا خسائر.

وسيستغرق اندمال تلك الجراح، في لبنان وفي ذاكرة المجتمع العالمي وقتا طويلا. ومن الأيام الأولى في المواجهة الإسرائيلية اللبنانية، ظلت روسيا تصر على الوقف الفوري لإطلاق النار من أجل منع تكبد المزيد من الخسائر وإنهاء المعاناة بين السكان المدنيين في لبنان وإسرائيل.

ونحن واثقون بأن السبب الأول للمأساة التي بدأت تتضح في لبنان، والنطاق الواسع للكارثة الإنسانية، لا يعزى

إلى تسلسل الأحداث التي ألفناها جميعا فحسب، بل إلى انعدام تسوية شاملة في الشرق الأوسط. ومن المحتمل أن تستمر أحداث مماثلة في هذ منطقة الشرق الأوسط حتى يجري اتخاذ إجراء حاسم لتذليل المشاكل الأساسية للمنطقة. وفي ذلك السياق، تزداد الأهمية الأساسية للمشاركة في تدارس شامل لكل جوانب حالة الشرق الأوسط، بدون استثناء، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد استغرقت صياغة قرار المجلس الذي اعتمدناه من فورنا وقتا طويلا لا مبرر له. وفعلت روسيا كل ما في وسعها لتعجيل العملية، في اتصالاتنا مع الأطراف وحول طاولة المفاوضات. وكان ذلك حادينا عندما اقترحنا مشروع قرارنا أمس، الذي يدعو إلى وقف إنساني لإطلاق النار في لبنان وإلى بذل جهود دبلوماسية عاجلة لحل الأزمة.

بيد أنه عندما اتضح اليوم أنه يمكن تقديم نص مشروع قرار أوسع لمجلس الأمن بشأن لبنان، قرر الاتحاد الروسي تأييد ذلك النص. وهو يعكس طلب روسيا الرئيسي الرامي إلى الوقف الفوري للقتال، ويراعي مطالب لبنان المشروعة ويتضمن أحكاما تلبي مصالح إسرائيل الأمنية. ونهيب بالأطراف إبداء الإرادة السياسية اللازمة واتباع مسار العمل على النحو الذي حدده القرار.

وستواصل روسيا بصمود الدعوة إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط، عملا بالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة بعد هذا لممثل الأرجنتين.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أيد بلدي مشروع القرار الذي اتخذناه من فورنا وصوت مؤيدا له، وذلك، على وجه الخصوص، لأن الأولوية في هذا الصراع كانت وستبقى إعلان وقف القتال فورا وإنهاء المواجهة العنيفة. وما برح ذلك موقف بلدي منذ اندلاع هذه الأزمة بين إسرائيل ولبنان في ١٢ تموز/يوليه، وذكرنا ذلك بلا لبس في كل جلسات مجلس الأمن ذات الصلة وفي محافل دولية أخرى.

ونأسف لأن المجلس أمضى شهرا كاملا ليبدي ردة فعله على هذا الصراع ويشرع في الاضطلاع بمسؤولياته في إطار الميثاق. وكما قلت، إن مصدر قلقنا الرئيسي خلال الصراع كان ولا يزال مصير السكان المدنيين. وتوضح الأرقام ببلاغة أن المدنيين الأبرياء، من اللبنانيين والإسرائيليين، هم الذين عانوا أشد المعاناة من نتائج العنف. ويفرض القانون الإنساني الدولي التزامات واضحة على الأطراف فيما يتعلق بحماية المدنيين. و لا بد من احترام مبدأي التناسب والتفاضل في كل الظروف. ولهذا السبب، أدانت الأرجنتين بشدة كل انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان التي حصلت أثناء الصراع. وندعو مرة أخرى إلى إنهاء كل الهجمات على السكان المدنيين فورا.

ونأمل الآن أن تتخذ أطراف الصراع خطوات فورية لتيسير إمكانيات وصول وكالات المساعدات الإنسانية إلى جنوب لبنان وضمان سلامة العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وحرية حركتهم. وفي ضوء خصائص لبنان الاجتماعية والثقافية المتميزة، نرى أنه من بين الأولويات الأولى ضرورة تقديم المساعدات التي تمكّن الأشخاص النازحين داخليا من العودة إلى ديارهم بأسرع وقت ممكن.

ولا بد من أن نذكر أنه لا ينبغي النظر إلى اتخاذ هذا القرار باعتباره نهاية الطريق، بل باعتباره عملية يجب أن تفضي بنا إلى حل للمشاكل الأساسية التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة. وهنا، نحن على اقتناع بأنه لا بد من بذل جهود إضافية بغية تنفيذ كل قرارات المجلس،

وخاصـــــة القـــــرارات ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

وفيما يتصل بتنفيذ قرار هذا اليوم، نرى أن من الأولويات تعجيل الاستعدادات لنشر قوات إضافية من أجل تعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لكي يتم الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية بأسرع وقت ممكن. ونحن واثقون بأنه ستكون هناك مساهمات كبيرة بقوات خلال الأيام القليلة القادمة.

وفيما يتعلق بالمقترحات التي يتعين أن يقدمها الأمين العام عملا بالفقرة ١٠ من القرار، نود أن نطلب منه أن يأخذ في الحسبان النقاط السبع التي اعتمدها الحكومة اللبنانية، وخاصة فيما يتعلق بمزارع شبعا، وعلى نحو ما ورد أيضا في القرار الذي اتخذناه.

وينبغي ألا تغيب عن أنظارنا الحالة الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة. وعلى النقيض من ذلك: فإن الموضوعين مترابطان ارتباطا وثيقا جدا، وللأسف، يغذي أحدهما الآخر. والحالة الإنسانية في غزة خطيرة للغاية ويتواصل تدهورها يوميا. ونأمل أن يبدأ مجلس الأمن خلال الأيام القليلة القادمة، النظر في هذه القضية بهدف إنهاء القتال فورا هناك كذلك.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على الأهمية التي توليها الأرجنتين إلى التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ومرجعية مدريد والاتفاقات السابقة بين الأطراف، وخريطة الطريق ومبدأ الأرض مقابل السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): لقد انقضى ما يقرب من شهر منذ أن بدأت الأعمال القتالية في الشرق الأوسط التي انخرطت فيها لبنان وإسرائيل. وأدى القتال إلى خسارة فادحة في أرواح المدنيين، وإراقة دماء مفجعة، ودمار للهياكل الأساسية على الجانبين. وتزداد معاناة السكان في لبنان وإسرائيل مع كل يوم تستمر فيه الأعمال القتالية ويتعاظم الخطر الذي يتهدد السلم والأمن في تلك المنطقة الحيوية الأهمية مع تصاعد القتال. ولهذا ترحب اليابان بقوة باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي يطالب بالوقف التام والفوري للأعمال القتالية من جانب أطراف الصراع، ويطالب إسرائيل ولبنان بدعم التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأجل على أساس مجموعة من المبادئ والعناصر التفاوضية.

ونود أن نشكر مقدمي مشروع القرار، وبصفة خاصة فرنسا والولايات المتحدة، على الجهود الكبيرة التي بذلوها للوصول إلى هذه النتيجة على امتداد أسابيع من المفاوضات الشاقة التي شاركت فيها كل الأطراف ذات الصلة في ظل ظروف بالغة الصعوبة – ولا سيما في المجلس، السفير جون بولتُن سفير الولايات المتحدة، والسفير دلا سابليير، سفير فرنسا. وإن الحل الذي يمثل صفقة والذي يرد في القرار، نظرا لأنه وليد حل توفيقي سياسي تم التوصل إليه عن طريق تبادلات دبلوماسية، لا يمكن أن يبعث على ارتياح أي من الطرفين ١٠٠ في المائة. ولكنه يمثل بالفعل خطوة هامة إلى الأمام، وإطارا ممكنا للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار وتجنب المزيد من الخسائر بين المدنيين والمزيد من الدمار، وهذا شيء ما برح المجتمع الدولي يطالب به منذ بداية الأزمة، وحل مستدام للمشاكل المعقدة التي عصفت بمنطقة جنوب لبنان فترة طويلة من الزمن – إذا ساندته الإرادة السياسية اللازمة والالتزام من جانب جميع الأطراف المعنية، ودعمه المجتمع الدولي. وبعبارة أخرى، يكتسي التنفيذ الأمين والتام للقرار بأهمية حيوية الآن، ونطلب إلى حكومتي لبنان وإسرائيل وجميع الأطراف المعنية أن تقوم على أساس

القرار بالتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار وممارسة أقصى قدر من ضبط النفس، وبدء تنفيذ الإطار السياسي المتفق عليه، وبذل أقصى جهد ممكن لاستعادة الهدوء والاستقرار في المنطقة.

ونشعر بالقلق العميق أيضا من الحالة الإنسانية المتدهورة، خاصة في لبنان. ومن الحتمي خلق البيئة الضرورية للبنان، بدعم من المجتمع الدولي لمعالجة مشاكل الأشخاص المشردين داخليا، الذين تجاوزت أعدادهم مئات الآلاف، ومشاكل اللاجئين في البلدان المجاورة، فضلا عن تأهيل البلد في أقرب تاريخ ممكن. وهنا أود أن أحيي جميع المنظمات الإنسانية والعاملين في الميدان الإنساني وكل المراقبين والقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على مثابرتهم وتفانيهم.

ويؤسفنا أن يكون الأمر قد استغرق كل هذا الوقت قبل أن يتصرف المجلس ويضطلع بمسؤوليته في هذه المسألة. غير أن تنويهنا بهذا التأخير في العمل لا يقلل من تقديرنا لمقدمي مشروع القرار. إن التأخير لم يكن مرده الافتقار الى الإرادة ولا إلى الجهد لديهم أو لدى أي عضو من أعضاء المجلس.

وأيا كان الأمر، بعد أن قطعنا هذا الشوط البعيد ووصلنا إلى هذه النقطة في التعامل مع المسألة المطروحة، وتسليما من اليابان بالحاجة إلى قيام مجلس الأمن بمواصلة التصرف بنشاط وبوحدة الصف، فإنها ستواصل العمل والتعاون الوثيق مع أعضاء المجلس الآخرين ومع البلدان المعنية لكفالة التنفيذ الفعال للقرار.

أخيرا، وفي حين أننا يتعين علينا أن نتعامل مع الصراع الإسرائيلي - اللبناني بكل الاهتمام والسرعة اللازمين، يجب ألا ننسى أن نتعامل مع الأوضاع الأخرى في الشرق الأوسط، لا سيما مشكلة فلسطين والمحنة الإنسانية المتزايدة التدهور للشعب الفلسطيني.

ختاما، تدعو اليابان إلى إسهام وتعاون دولي عريض القاعدة وسريع لتحقيق التنفيذ التام للقرار. وأود أن أذكر هنا أن اليابان، بدورها، ستواصل المساهمة بنشاط في الجهود الرامية إلى استعادة السلام والنهوض بالاستقرار والتعمير في لبنان والمنطقة بأسرها على الأجلين المتوسط والطويل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نشارك في الترحيب بوزراء الخارجية الحاضرين هنا اليوم.

نود أن نعرب عن الشكر للولايات المتحدة وفرنسا على جهودهما التي لا تكل التي يسرت لمجلس الأمن التصويت على قرار اليوم الهام.

في بيان صادر عن الحكومة في ٣١ تموز/يوليه، طلبت تنزانيا وقفا فوريا لإطلاق النار في الأعمال العدائية بين إسرائيل وحزب الله، بغية وضع حد للأعداد المتزايدة للمقتولين ولعذاب المدنيين الأبرياء، وكذلك لتجنب المزيد من تدمير الممتلكات والبنية التحتية المدنية.

وحث البيان الحكومي المجتمع الدولي على التدخل لوقف إراقة الدماء. وأعرب عن الأسف لمقتل ذلك العدد الكبير من المدنيين الأبرياء في لبنان وفي إسرائيل، ولتشرد أعداد أكبر في لبنان، وطالب مجلس الأمن باتخاذ إجراء عاجل لحسم الأزمة. وشدد على الحاجة إلى تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وأعرب عن عميق الأسف لانقضاء كل هذا الوقت الطويل قبل أن يتمكن المجلس من التصرف.

وبنفس الشعور بالإلحاحية رحبنا بالجهود التي يسرت القرار، الذي نعتقد أنه يخلق إطار العمل الضروري لوقف الأعمال القتالية. هدفنا القصير الأجل كان دائما وقف الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين والسماح

للمنظمات الإنسانية بالوصول الفوري وتقديم المساعدة. وهذا يبقى هدفنا الأولي في هذه الليلة.

هدفنا الثاني ينبع من إدراك أن الحل السياسي للأزمة الراهنة يجب السعي إليه بعجالة. ونرى أن أي توقع بأن العمل العسكري سيجلب حلا سياسيا لن يؤدي إلا إلى خلق حالة إنسانية ذات عواقب وخيمة ويجعل من الصعب النهوض بحل سياسي يجب أن يحظى بالدعم إذا أريد للسلام المستدام أن يتحقق.

ونرى أيضا أن حكومة لبنان والأمة اللبنانية بأسرها لا يجوز أن يظلا ضحية للأحداث التي أشعلت نار الأزمة الأخيرة – أحداث أدانتها جمهورية تنزانيا المتحدة. غير أننا دأبنا على الاعتقاد بأن هذه الأزمة يجب منع تفاقمها. لذلك تلقينا بشعور من الارتياح الأخبار عن نتائج الجهود التي يسرت لنا التصويت لصالح القرار.

ونود أن نشيد بحكومة لبنان على خطتها السباعية، التي حُسنت بعرض نشر ٠٠٠ ١٥ فرد من القوات في جنوب لبنان لبسط السيطرة على الأراضي اللبنانية بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ونثني أيضا على حكومة إسرائيل على إيلائها الاعتبار اللازم لذلك الاقتراح.

إن المجتمع الدولي لديه دور هام يضطلع به دعما للقرار. ونشيد بالبلدان المحتمل أن تساهم بقوات ونحثها على التصرف بعجالة، ونناشد تقديم المساعدة لعودة الأشخاص المشردين واستيطانهم ولتعمير لبنان.

ونؤمن أيضا بأن القرار الذي اعتُمد ليس سوى خطوة أولى. وأهميته وفعاليته تتطلبان من الأطراف أن تبدي أقصى قدر من حسن النية. وذلك سيكون حاسم الأهمية إذا أريد للتفاهم الحالي أن يصبح لبنة في صرح سلام واسع شامل في الشرق الأوسط، وبصفة خاصة في صرح حل دائم للقضية الفلسطينية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد بيريرا بلاسينسيا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): لقد صوتت بيرو مؤيدة هذا القرار الذي يدعو إلى وقف كامل لأعمال القتال، والذي نثق بأنه سيشكل بداية نهاية التدمير والعنف اللذين حصدا العديد من الأرواح البريئة في لبنان وشمال إسرائيل. لهذا نحث الأطراف في الصراع على الامتثال الفوري والدقيق لأحكام وقف أعمال القتال الذي يدعو إليه هذا القرار. ونحن واثقون بأن ذلك سيمكن من إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان في أقرب وقت ممكن.

ونطالب كذلك بتعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بموجب الأحكام المنصوص عليها في هذا القرار في أقرب وقت ممكن، حتى تستطيع القوة، جنبا إلى جنب مع الجيش اللبناني، التقدم للاضطلاع بالولاية التي أُنيطت بها. ويعتبر هذا الإجراء، بالتزامن مع انسحاب الجيش الإسرائيلي، أساسيا للامتثال لأحكام هذا القرار. ونحن واثقون أيضا، بأن حكومتي لبنان وإسرائيل يمكنهما معالجة المبادئ والعناصر الواردة في هذا القرار الخاصة بالحل النهائي، في أقرب وقت ممكن.

أخيرا، تعرب بيرو عن كامل استعدادها لمواصلة العمل البناء في مجلس الأمن للمساهمة في التوصل إلى حل نهائي لهذا الصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية غانا.

يشرفنا أن نتولى رئاسة هذه الجلسة المعقودة هذا المساء لاعتماد قرار بشأن لبنان، ظل العالم يترقبه. فالقلق الذي هيمن على العالم منذ اندلاع الصراع، والذي جعل البعض يتهمون مجلس الأمن بالعجز، يمكن أن يزول الآن.

ويحدونا أمل كبير في أن يشكل اليوم بداية جديدة حقا ليس لشعبي إسرائيل ولبنان فحسب، بل للمنطقة بأسرها أيضا.

ونود أن نضم صوتنا إلى الأصوات الأخرى في الإعراب عن امتناننا العميق للسفير جان – مارك دلا سابليير، ممثل فرنسا، والسفير جون بولتون، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، وحكومتيهما، وأفراد فريقيهما، على عملهم الدؤوب بغية التوصل إلى توافق الآراء الذي يعبر عنه القرار المعروض علينا. فبفضل حرصهم الشديد على إحراز النتائج، استطاع مجلس الأمن الوفاء بواجبه تجاه شعوب العالم.

وحضور وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية كنداليزا رايس وزملائها من فرنسا، والمملكة المتحدة، واليونان، والدانمرك، ودولة قطر، بين ظهرانينا، دليل يؤكد أنه لا كلمة تعلو على كلمة مجلس الأمن، فيما يتعلق بقوة سلطته الأخلاقية، ونفوذه الدبلوماسي الهائل، عندما يعمل باتحاد، ويظل مخلصا لمسؤولياته. ونحن لن نرضى بأقل من ذلك عندما نتناول المسألة الأساسية المتمثلة في الحل الشامل والعادل والدائم لقضية الشرق الأوسط. ومن الواضح أن الحل في متناول مجلس الأمن، ولا بد لنا من الإصرار على العمل، يدا بيد، في روح من التوسط والاعتدال، للإسراع بوضع حد لمعاناة وآلام الشعوب في تلك المنطقة المضطربة.

لهذا، أشاطر تماما آراء المتكلمين الآخرين الذين شددوا على أن اتخاذ هذا القرار يجب أن يؤدي إلى الوقف الفوري لعمليات القتال بين إسرائيل ولبنان، بغية التعجيل بإغاثة المليون شخص الذين تم تشريدهم، وهم في أمس الحاجة إلى المساعدات الإنسانية، ويعانون جراء إطلاق القذائف والقصف بالقنابل.

وفضلا عن ذلك، أود إعادة التأكيد على وجوب اعتبار اتخاذ هذا القرار، كما أشار إلى ذلك آخرون، خطوة هامة في السعي إلى التوصل إلى حل شامل لقضية الشرق الأوسط، وجوهرها المتمثل في القضية الفلسطينية. وفي ذلك الصدد، ينوي رئيس جمهورية غانا، فخامة السيد جون أغيكوم كوفور، والحكومة الغانية، العمل بصورة وثيقة مع أعضاء المجلس الآخرين، لتنفيذ الحل القائم على دولتين، المتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود معترف بها دوليا. ويجب على المجتمع الدولي، وخصوصا مجلس الأمن، بذل كل ما بوسعهما لمعالجة هذا المشكل والسهر على تحقيق النجاح فيه.

لتلك الأسباب، قررت غانا، التي ما انفكت تدعم الإجماع الدولي بشأن هذه المسالة، المشاركة في تقديم القرار الذي نحن بصدده، ويسرنا اتخاذ القرار بالإجماع.

ويسر غانا كذلك، بوصفها دولة مساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، أن القرار يسعى إلى تعزيز قدرات القوة، وترى أن هذا التعزيز سيشكل مساهمة كبيرة وإيجابية في البحث عن السلام في الشرق الأوسط.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد طارق متري، وزير الثقافة والمبعوث الخاص لمجلس الوزراء اللبناني.

السيد متري (لبنان) (تكلم بالانكليزية): يجتمع مجلس الأمن من جديد في هذه القاعة. وبعد مضي شهر طويل على بداية مناشدة حكومة لبنان – ولنَقُل دعوتها بإلحاح – من أجل وقفٍ لإطلاق النار يضع حدا للقنابل المنهمرة كالمطر التي دمرت بلدنا، ولحكم الرعب الذي فرضته إسرائيل على شعبنا. فمنذ شهر الآن، وبينما يواصل العالم تفرجه، والمجتمع الدولي تردده، حاصرت إسرائيل لبنان

ودمرته، وتسببت في كارثة إنسانية وبيئية، وحطمت بنيتنا التحتية واقتصادنا.

تقول إسرائيل إن هذه الحرب ضد حزب الله وليست ضد لبنان. والواقع أن استراتيجية إسرائيل الإرهابية تضرب اللبنانيين أجمعين. إن قتل أكثر من ١٠٠ ١ مدني لبناني بشكل عشوائي، ثلثهم أطفال، والمجازر وعمليات "التطهير" التي ارتكبت في القرى، والتدمير السافر لبنيتنا التحتية واقتصادنا، أفعال إجرامية بكل ما تحمل الكلمة من معنى. لقد شُرد ربع سكاننا، و لم يعد للعديد منهم بيوتا يرجعون إليها، ومعظمهم بحاجة ماسة إلى الوقود، والغذاء، والمواد الطبية. أما المنازل، والمستشفيات، والمصانع، والمخازن فقد هدِّمت.

إن السبب المباشر في إزهاق أكثر من ٠٠٠ ١ روح، وإصابة الآلاف بجراح هو الأعمال الانتقامية غير المتناسبة وغير المبررة بشكل سافر. هناك حالات عديدة، وثقتها منظمات حقوق الإنسان، تكشف عن عدم تمييز الجيش الإسرائيلي بشكل منتظم بين المحاربين والمدنيين. وفي حالات عديدة، يدل توقيت الهجوم وقوته، وعدم وجود هدف عسكري، وما يتلوه من ضربات موجهة لعمال الإغاثة، على أن القوات الإسرائيلية تستهدف المدنيين عن عمد. وحتى يومنا هذا، وقبل بضع ساعات، استُهدفت قافلة لإخلاء المدنيين من مدينة مرجعيون، في حراسة الصليب الأحمر، مما أسفر عن قتل أربعة أشخاص وجرح ١٦.

وقد قدمت الحكومة اللبنانية بعد دعوتها الأولى إلى وقف إطلاق النار خطة لمؤتمر روما من سبع نقاط تمت صياغتها في إطار عملية وطنية لتوافق الآراء، حصلت على موافقة مجلس الوزراء اللبناني بالإجماع، وعلى تأييد القادة السياسيين والدينيين، وتأييد كبير من المجتمع الدولي.

إن وقف إطلاق النار الناقص ليس بوقف حقيقي لإطلاق النار. ووقف إطلاق النار الذي لا يمكن تنفيذ أحكامه ليس بوقف لإطلاق النار بتاتا. ووقف إطلاق النار الذي يحفظ لجهة الحق في عدم وقف إطلاق النار، ليس بوقف لإطلاق النار. لقد طالب لبنان على وجه الاستعجال بوقف لإطلاق النار يكون قابلا للتنفيذ، بغية وقف أعمال القتال فورا – وبشكل نهائي.

ولا يوجد من يرغب أكثر من لبنان في التأكيد للمجلس على أننا لن نعود هنا مرة أخرى في غضون ستة أسابيع أو ستة أشهر أو حتى في ستة أعوام. إن مواصلة غزو لبنان تبين استمرار اعتقاد إسرائيل بأن الأعمال العسكرية تشكل العلاج لأسباب الأزمة في المنطقة. ويبين هذا النمط من الغزو التهديدات المستمرة التي يواجهها لبنان وضرورة التوصل إلى حل سياسي يستند إلى القانون الدولي ولا يكون نتيجة لاستخدام القوة، حل من شأنه أن يفضي إلى استقرار طويل الأجل، وفقا لما يرد في خطة السبع نقاط.

ويقدر شعب وحكومة لبنان أيما تقدير جهود العديدين في المجتمع الدولي، ومن أبرزها، جهود الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن الذين ما برحوا يعملون في سبيل التوصل إلى نهاية فورية لما ابتلي به لبنان. ونعرب عن تقديرنا العمل القيِّم الذي اضطلع به العديد من البلدان للتوصل إلى اتفاق له مقومات البقاء. ونقدر فراغ صبر العديدين حقا إزاء التأخير في التوصل إلى اتفاق بشأن القرار. ومثال على ذلك المقترحات الرامية إلى التوصل إلى هدنة للأغراض الإنسانية. وما هو أهم من ذلك، نحن ممتنون للدعم الذي سيرافقنا، كما آمل، ونحن ننهض من الدمار ونعيد إعمار بلدنا ونضمد جراحه.

ونقدر اعتراف مجلس الأمن بمشكلة مزارع شبعا. ونأمل أن يتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة في المرحلة

القادمة، الخطوات الضرورية لحل تلك القضية، والتخلص بذلك من أحد الأسباب الأساسية للصراع.

وأنا واثق بأن أعضاء المجلس يفهمون أن اللبنانيين يتوقون لرؤية وقف حقيقي للقتال ويتوقعون أن يبدي المجلس تصميما قويا على تحقيق ذلك فورا. وبصراحة، لا يشق اللبنانيون في تمييز إسرائيل بين ما هو ''دفاعي'' و ما هو ''هجومي''. ويجب أن يكون إنهاء العمليات العسكرية غير مشروط.

وينبغي أن يكون رفع الحصار فورا كذلك عند إنهاء القتال. وكانت نتائج الحصار حتى الآن فادحة بحيث أنه لا يمكن للمجتمع الدولي السماح باستمرار الأزمة الإنسانية لحظة أخرى. فقد مُنع وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان الذين يحتاجون إليها أمس الحاجة. وحتى في هذا اليوم، تواصل إسرائيل إطلاق النار على قوافل السكان الذين يحاولون الوصول إلى أماكن آمنة والحصول على المساعدة.

وقد قررت حكومتنا نشر القوات المسلحة اللبنانية في جنوب لبنان كقوة عسكرية وحيدة، بمساعدة قوات الأمم المتحدة، في اللحظة التي تباشر فيها إسرائيل انسحابها إلى الحدود الدولية. ويقينا، يتعين على قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أن تؤدي الدور الحاسم الذي يحدده هذا القرار. وأود الإشادة هنا بأفراد قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على كل ما قاموا به من أجل إحلال السلام ولكل ما جرى لهم.

وقطعا، كما قلت، يتعين على قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أن تؤدي الدور الحاسم الذي يحدده هذا القرار. ولذا فإن حكومة لبنان تهيب بالبلدان المساهمة بقوات العمل على وجه السرعة لزيادة قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان و تعزيزها، كيما تتمكن من أداء واجباتها كما نص على ذلك القرار الذي اتخذناه من فورنا: تقديم المساعدة والدعم إلى السكان اللبنانيين والقوات المسلحة اللبنانية ومرافقتهم، والرصد ليس لتوقف القتال فحسب، بل لوقف إطلاق النار كذلك.

ولكي يمضي أي حل سياسي قدما، فلا بد له من معالجة الأسباب الجذرية لهذه الحرب، بما فيها استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا والتهديد الدائم لأمن لبنان، فضلا عن نضال لبنان لاستعادة سيادته التامة على كامل أراضيه. ونرى أن الحل السياسي القائم على القانون الدولي وخطة السبع نقاط سيفضي إلى استقرار طويل الأجل.

ويقع على عاتق المجتمع الدولي واجب أدبي وسياسي في إطار ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي المقبولة في الدفاع عن سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، فضلا عن حماية الشعب اللبناني بموجب أحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة، بما فيها اتفاقية جنيف وبروتوكوليها، التي انتهكتها إسرائيل مرارا وعمدا.

وإذا أُريد لإسرائيل أن تدرك أنه لا يمكن إخضاع شعوب الشرق الأوسط لنيرها، وأن تلك الشعوب لا تصبو إلا إلى العيش بحرية وكرامة، يمكن أن يشكل ذلك نقطة انطلاق صوب حل نهائي للصراع العربي – الإسرائيلي الأوسع الذي نُكبت به المنطقة على مدى ٦٠ عاما. ومؤتمر القمة العربي المعقود في بيروت عام ٢٠٠٢، الذي دعا إلى سلام عادل وشامل ودائم يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام، يشكل الحل للمضي قدما. بيد أنه لا يمكن تنفيذ حل سياسي ما دامت إسرائيل تواصل احتلالها للأراضي العربية في لبنان وفلسطين ومرتفعات الجولان السورية وتشن الحرب على الأبرياء.

وسينعقد مجلس الوزراء اللبناني بصورة عاجلة غدا للنظر في هذا القرار الهام. ونقدر اهتمام وقرارات مجلس الأمن، المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن

الضروري أن يعمل مجلس الأمن فورا على إنهاء الهجوم الإسرائيلي على لبنان.

وبالنسبة لشعب لبنان اليوم، وهو يتطلع إلى المستقبل، لا يمكن أن تكون المخاطر المحدقة به أكبر منه الآن. وهذه هي حالة العالم أيضا، فيما أرى. والنجاح في إحلال السلم والاستقرار في لبنان علامة على قدرة المجتمع الدولي وعزمه على التأكيد لشعوب العالم أن السلام العادل يمكن أن يسود.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود الإعراب عن تقديري لوزراء الخارجية الذين شرفونا بحضورهم بيننا في هذا اليوم. وأود أيضا الإعراب عن امتناني لكل أعضاء مجلس الأمن على الساعات الطوال والعمل المضني الذي اضطلعوا به في هذا المسعى. وأود الإشادة خصوصا بالسفيرين بولتن وجان مارك دلا سابليير على ما أبدياه من عزيمة والتزام.

واليوم، لولا فضل الله ويقظة قوات الأمن البريطانية، لكنا نجلس هنا في أعقاب عمل إرهابي فظيع يفوق ما حصل في ٩/١١. ولكان العالم يغرق في حداد، بينما تسود البهجة في شوارع طهران ودمشق وأجزاء من لبنان، كما كان الحال بعد ٩/١١. ورأفة بنا، أُحبطت الخطة. ولكن الخطر وإيديولوجية الإبادة الجماعية التي ألهمتها، ما زالا باقيين.

إنها نفس إيديولوجية الإبادة الجماعية، ونفس الإرهاب المتعصب الذي ما فتئت إسرائيل تواجهه في لبنان خلال الشهر الماضي والذي طُلب من مجلس الأمن أن يعالجه هذا اليوم.

منذ الشهر الماضي ما انفكت إسرائيل تواجه هذه الظاهرة الخسيسة التي تتبدى في منطقتنا. بيد أن هذا الخطر الذي يواجهنا غير قاصر على منطقتنا، فقد تجلت مظاهره في العالم بشكل عام. فالإرهابيون في منطقتنا لهم سجل مخيف من الابتكارات الشيطانية في ارتكاب فظائعهم ولكن هذه الابتكارات الشنعاء ما لبثت أن عبرت الحدود والقارات. إذ أن أخذ الرهائن والتفجيرات الانتحارية وأعمال الاختطاف لا تعرف حدودا، كما تعرف ذلك جيدا الدول التالية الممثلة على هذه الطاولة ومن بينها الاتحاد الروسي والأرجنتين وبريطانيا وقطر والولايات المتحدة واليابان واليونان. ومن الجدير بالذكر أن أهدافهم لا تقتصر على البلدان الغربية بل تشمل أيضا الأنظمة المعتدلة في منطقتنا التي تمثل الأمل في إحراز التقدم والازدهار والحريات الأساسية التي يعارضها الإرهابيون بشدة متناهية.

ولا يمكن أن تكون المخاطر أكبر، مما هي عليه الآن. فقد تم بالأمس إحباط مؤامرة تمثل نداء إيقاظ مفاده أن حملة الإرهاب التي يحفزها التعصب وتدعمها أسلحة الدمار الفتاكة لا تقتصر على منطقة ما، بل تهدد العالم بأسره. إن المأساة التي شهدناها في منطقتنا على مر الأسابيع الماضية تنذر بأن ما شهدنا ليس سوى عرض مسبق للفيلم المقبل، وهو فيلم تقوم فيه إيران بدور المنتج وتقوم فيه سورية بدور المخرج ويقوم بالتمثيل أفراد المجموعات الإرهابية، وهو فيلم سيعرض قريباً في مسرح قريب منكم. وإذا كان لنا أن ننجح في درء هذا الخطر فإن الأمر يتوقف بشكل كبير على ما نظهره من عزم وتصميم اليوم.

وكثيراً ما يقال ”حيثما وجدت الإرادة كانت هناك طريقة“. بيد أن السنوات الأخيرة قد بينت أنه حيثما وجدت الطريقة لا تتوفر دائماً الإرادة. فالسبيل واضح لتحاشي الأزمة بين إسرائيل ولبنان، فهو يكمن في تنفيذ الالتزامات غير المشروطة الواردة في قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) اللذين يجسدان المسائل التي تقتضي الحل بين لبنان وسورية. فالسبيل الواضح

المفضي إلى الإمام يتطلب نزع سلاح حزب الله وحله وكذلك حل الميلشيات الأخرى، وقيام لبنان، شأنه شأن أي دولة ذات سيادة، ببسط رقابته وسلطته على جميع أراضيه، غير أن الإرادة لتنفيذ هذه الطريقة غير متوفرة. وخلال الشهر الماضي دفع شعبا إسرائيل ولبنان ثمناً باهظاً لذلك التراخي.

وبالنظر إلى الإخفاق في ضمان تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في هذه القرارات، فإن إسرائيل لم يكن لديها من خيار سوى القيام بما عجز لبنان عن القيام به. ونتيجة لذلك تلقت قدرات حزب الله الفتاكة ضربة كبيرة، إذ تم تفكيك قواعده وتدمير مخزونات القذائف الإيرانية. وأصبح جنوب لبنان خال بصورة أساسية من هياكل الإرهاب والإرهابيين ومؤيديهم وتلقنوا درسا مفاده أن حملة الإرهاب الوحشية سوف تقابل بالرد القوي الذي تستحقه.

ولكن بعد ست سنوات من التراخي الذي مكن حزب الله من خدمة المصالح الأجنبية والتخندق في التراب اللبناني، لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل. إن إسرائيل، شأنها شأن أي دولة أخرى، لها الحق ومن واجبها أن تدافع عن مواطنيها ضد هجمات حزب الله غير المستفزة لاستعادة جنديها الأسيرين إلى الوطن ومواصلة جهودها لإتمام المهمة المتمثلة في استئصال شأفة الإرهابيين وإزالة ما يشكلونه من تهديد للشعبين الإسرائيلي واللبناني. ومهما يكن عليه الأمر فإن إسرائيل مستعدة للتجاوب مع نداءات المجلس وإعطاء فرصة أخرى لحكومة لبنان والمجتمع الدولي لخلق واقع جديد على الأرض.

إن المسؤولية التي يلقيها هذا القرار على عاتق المجتمع الدولي لا يمكن المغالاة في التشديد عليها. فالمأساة التي حدثت في الشهر الماضي كان يمكن تحاشيها لو تم الامتثال لقرارات مجلس الأمن السابقة وتنفيذ الأحكام الواردة فيها تنفيذ كاملاً. فالقرار الذي اتخذ اليوم يمثل فرصة لتصويب أخطاء الماضي وإنشاء واقع جديد حقيقي في منطقتنا، إذ أنه يفرض حظراً ملزماً على الأسلحة ويطلب من جميع الدول عدم القيام بتوريد الأسلحة للمليشيات والإرهابيين في لبنان. ويمهد لقوة دولية مختلفة اختلافا جذريا وذات ولاية وقدرة على استخدام جميع الوسائل اللازمة لتهيئة حالة جديدة في لبنان تصبح فيها الحدود آمنة، ولا يعاد فيها تسليح حزب الله ويكون جنوب لبنان خاليا من المليشيات المسلحة والأسلحة. ويضع ترتيبات لضمان نشر القوات اللبنانية أخيرا في جميع الأراضي اللبنانية، بما في ذلك على طول الخط الأزرق. ويدعو إلى إطلاق سراح إبنينا أودي غولفاسر وإلداد ريجيف. وآمل أن يبذل مجلس الأمن كل ما وفي وسعه ليتم ذلك، وأحث المجلس على أن يفعل ذلك.

غير أن القرار وحده لن يفعل شيئا. فما لم تستخدم الأدوات المحددة في هذا القرار بعزيمة وحسم، سنعود إلى هذه الطاولة – إن لم يكن في غضون أسبوع، إذن في غضون شهر أو سنة – مُواجهين بمأساة أكبر. لأن الإرهابيين، حينئذ، الذين لا شك في أن إيران ستمدهم بأسلحة أشد فتكا، سيصبحون أكثر جرأة بسبب إظهار عدم التزامنا مرة أخرى وافتقارنا إلى العزيمة.

إن قرار اليوم ينهي أسابيع من المفاوضات المكثفة. ولكنها ليست نهاية المهمة؛ بل هي ليست سوى البداية. ويتعين علينا اغتنام هذه اللحظة وفتح فصل جديد للمنطقة، فصل لا يُرى فيه الاعتدال ضعفا، ولا تُرى فيه اليد الممدودة للسلام يدا مرفوعة للاستسلام.

إن المخاطر على لبنان وإسرائيل، أو المنطقة بأسرها، لا يمكن أن تكون أعلى مما هي عليه الآن. وقد أعطتنا الأسابيع القليلة الماضية لمحة تثير البرودة في الجسم لما يمكن أن تكون عليه المنطقة إذا ما نجحت إيران في بلوغ هدفها المتمثل

في إضافة أسلحة للدمار الشامل إلى ترسانتها الفتاكة. ولكن في قرارين هامين اتخذهما المجلس اليوم وفي الشهر الماضي، بُعثت إلى إيران رسالة واضحة: أنه لا يمكنها صنع أسلحة تهدد المنطقة في أراضيها هي نفسها، وأنه لا يمكنها خوض حروب بالوكالة على أراضي الآخرين.

لقد أعلن الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، الذي يستمد منه حزب الله إيديولوجيته الداعية إلى الإبادة الجماعية، عقيدته بوضوح قائلا: ”ليس هناك ما هو أجمل وأقدس وأكثر خلودا من موت الشهيد“. والمطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى رد قوي العزيمة من الذين يؤمنون بأنه ليس هناك ما هو أجمل وأقدس وأكثر خلودا من طفل يستطيع النشأة وهو يعيش في أمن وسلام.

أعود مرة أخرى إلى زميلي اللبناني و، من خلاله، إلى الشعب اللبناني. ليس هناك شجار بين شعبينا. وليست لدينا رغبة أعظم من أن نعيش في جوار دولة لبنان المسالمة والمزدهرة، التي تمارس استقلالها ومسؤولياتها السيادية مثل أي دولة أخرى.

والخيار الذي يواجه الشعب اللبناني واضح. إنه خيار بين الذين يطورون الزراعة ويجعلون الصحارى تزدهر والذين يحولون المدن إلى قواعد للإرهاب وأراض قاحلة. إنه خيار بين الذين يعملون على تقدم الطب وإعادة الصحة إلى الجسم والأعضاء والذين لا يصنعون سوى أسلحة الدمار لتمزيق الأعضاء من الجسم. إنه خيار بين الذين يُصدرون الابتكار والتكنولوجيا والذين يتمثل صادرهم الوحيد في الإرهاب.

قبل بضع ساعات غربت الشمس في بيروت، وبعد بضع ساعات ستشرق مرة أخرى على حيفا. وهذا الليل الذي يجمع بين هاتين المدينتين النازفتين هو قصة مدينتين، وشعبين ودينين. فهو يمثل نهاية يوم المسلمين المقدس ومقدم سبت اليهود، اليوم المقدس للراحة والسلام. أدعو أن تشرق الشمس على يوم جديد لكلا شعبينا، يوم سلام، وتسامح وازدهار لأطفالنا والأجيال المقبلة – سبت السلام. سبت السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/١٠.